حكومة عجمان

Government of Ajman

الجريدة الرسمية
لإمـــارة عـــجـــمـــان

The Official Gazette of the Emirate of Ajman

عدد خاص: باللغتين العربية والإنجليزية
تشريعات غرفة عجمان

Special Issue: In Arabic and English
Legislations of Ajman Chamber

العدد الخاص رقم (5) /2026
Special issue No.5 /2026

تاريخ النشر: 2026/10/27
Date of Publication: 27/10/2026

بسم الله الرحمن الرحيم

In the Name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful

الجريدة الرسمية

لإمارة عجمان

2026م

عدد خاص رقم (5) /2026

تاريخ النشر: 27.10.2026

Official Gazette
of the Emirate of Ajman
2026 A.D.
Special Issue No. (5) 2026
Date of Publication: 27/10/2026

تصدر عن:

Published by

دائرة الشؤون القانونية لحكومة عجمان

Department of Legal Affairs – Government of Ajman

الفهرس

Index

م	البيان	الصفحة
1	قرار رقم (1) لسنة 2026 بشأن اعتماد سياسة مركز عجمان للتحكيم	5
	Decision No. (1) of 2026 Concerning the Approval of the Ajman Arbitration Centre Policy	9
2	قرار رقم (2) لسنة 2026 بشأن اعتماد قواعد وإجراءات التحكيم لدى مركز عجمان للتحكيم	15
	Decision No. (2) of 2026 Concerning the Approval of the Arbitration Rules and Procedures of the Ajman Arbitration Centre	57
3	قرار رقم (3) لسنة 2026 بشأن اعتماد لائحة قيد المُحكمين والخُبراء لدى مركز عجمان للتحكيم	101
	Decision No. (3) of 2026 Concerning the Approval of the Regulation Governing the Registration of Arbitrators and Experts at the Ajman Arbitration Centre	109

قرار رقم (1) لسنة 2026
بشأن
اعتماد سياسة مركز عجمان للتحكيم

Decision No. (1) of 2026
Concerning the Approval of the Ajman Arbitration Centre Policy

قرار رقم (1) لسنة 2026
بشأن
اعتماد سياسة مركز عجمان للتحكيم

رئيس مجلس إدارة عرفة عجمان:

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون اتحادي رقم (6) لسنة 2018 بشأن التحكيم وتعديلاته ،
وعلى القانون رقم (2) لسنة 2024 بشأن غرفة عجمان،
وعلى المرسوم الأميري رقم (4) لسنة 2024 في شأن مركز عجمان للتحكيم.،
وبناءً على إقرار مجلس أمناء مركز عجمان للتحكيم ، واعتماد مجلس إدارة غرفة عجمان .

أصدرنا القرار الآتي:

المادة (1)
اعتماد السياسة

تُعتمد بموجب هذا القرار سياسة مركز عجمان للتحكيم المُلحقة بهذا القرار

المادة (2)
السريان والنشر

يُعمل بهذا القرار اعتباراً من 1 فبراير 2026 م ، ويُنشر في الجريدة الرسمية لإمارة عجمان.

عبد الله بن محمد المويجعي
رئيس مجلس إدارة عرفة عجمان

صدر عنا :

في يوم الأربعاء الموافق 02 من شهر شعبان 1447 هجرية

الموافق 21 من شهر يناير 2026 ميلادية

سياسة مركز عجمان للتحكيم 2026م

المقدمة:

أصدر صاحب السمو الشيخ حميد بن راشد النعيمي عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم عجمان " حفظه الله" المرسوم الأميري رقم (4) لسنة 2024 في شأن مركز عجمان للتحكيم، والذي أعاد تنظيم المركز المنشأ في غرفة عجمان ليكون له الشخصية الاعتبارية، والأهلية القانونية اللازمة لتحقيق أهدافه وممارسة الاختصاصات والصلاحيات المنوطة به بموجب أحكام هذا المرسوم.

وتأكيداً لدور المركز المحوري في تعزيز وسائل تسوية المنازعات البديلة وفق معايير الشفافية، الاستقلالية، والكفاءة، مع الالتزام بالتشريعات السارية في الدولة بوجه عام وفى الإمارة بوجه خاص، فقد رأى مجلس إدارة غرفة عجمان تحديث سياسة المركز لتواكب الدور الكبير الذي تؤديه هيئات التحكيم في تسوية وحل المنازعات الناشئة عن المعاملات العديدة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي بالإمارة لتتماشى مع الأساليب والمفاهيم الحديثة المتبعة لدى مراكز التحكيم في إمارات الدولة المختلفة.

الأهداف:

يهدف المركز إلى تحقيق الأتي:

1. توفير وسائل بديلة لحل النزاعات: من خلال تعزيز دور التحكيم كوسيلة لتسوية النزاعات بشكل عادل.
2. رفع مستوى الوعي: نشر ثقافة التحكيم وأهميته في تسهيل الأعمال وتحقيق العدالة.
3. تأهيل الكفاءات الوطنية: بناء قدرات وطنية متخصصة في التحكيم.
4. تطوير اللوائح والإجراءات: ضمان تحديث قواعد وإجراءات التحكيم لتتوافق مع التشريعات السارية بالإمارة وأفضل الممارسات.

المبادئ الأساسية:

يقوم عمل المركز على مبادئ أساسية متمثلة في الأتي:

- الاستقلالية والحياد: تلتزم إدارة المركز والمحكمون بالاستقلالية والحياد التام في أداء المهام .
- الشفافية: توفير قواعد وإجراءات واضحة ومعلنة لجميع الأطراف.
- السرية: حماية المعلومات والمستندات المقدمة خلال عمليات التحكيم وعدم الإفصاح عنها إلا بموافقة الأطراف أو بقرار قضائي.
- الكفاءة: ضمان سرعة الإجراءات وجودة الخدمات المقدمة.

مجالات الاختصاص:

وفقاً للمادة (7) من المرسوم رقم (4) لسنة 2024 في شأن التحكيم يقدم المركز الخدمات التالية:

1. كافة الخدمات المتعلقة بتسوية المنازعات المدنية والتجارية عن طريق التحكيم.
2. تقديم خدمات الدعم لهيئات التحكيم وأطراف المنازعة لإدارة التحكيم على الوجه الأمثل.
3. التسوية الودية بين أطراف المنازعة.
4. تنظيم ندوات ومؤتمرات ودورات تدريبية لتعزيز المعرفة بالتحكيم.

إجراءات التحكيم:

- استقبال طلبات التحكيم وتسجيلها وفقاً للقواعد المعتمدة لدى المركز
- تعيين المحكمين وفقاً للقوائم المعتمدة من مجلس أمناء المركز
- إدارة النزاعات وتطبيق قواعد وإجراءات المركز عليها.
- إصدار القرارات الإدارية لمتعلقة بالتحكيم في حدود قواعد وإجراءات التحكيم المعمول بها لدى المركز .

إدارة المركز:

تتكون إدارة المركز من:

1. مجلس الأمناء:

- والذي يختص بإقرار السياسات العامة للمركز وخططه الاستراتيجية والتطويرية والتشغيلية ورفعها لمجلس إدارة الغرفة للاعتماد والاشراف على تنفيذها بعد اعتمادها.
- كما يتولى إقرار قواعد وإجراءات التحكيم واللوائح المنظمة للوسائل البديلة لتسوية المنازعات المطبقة لدى المركز ورفعها لمجلس إدارة الغرفة للاعتماد
- كما يعتمد قوائم المحكمين والخبراء المعتمدين لدى المركز ومعايير وشروط قبول المتقدمين للقيد في تلك القوائم
- تشكيل هيئات التحكيم واختيار المحكمين وفقاً للتشريعات والإجراءات المعمول بها لدى المركز.
- إقرار التقارير الدورية عن أعمال ونشاطات المركز ورفعها إلى الرئيس للاطلاع عليها والتوجيه بما يراه مناسباً بشأنها.
- إقرار التقرير السنوي عن نشاطات المركز وانجازاته ورفعه إلى المجلس للاعتماد.

2. الجهاز الإداري للمركز

- يتكون من أمين عام وعدد كاف من الموظفين

- يعين الأمين العام بقرار من رئيس مجلس إدارة غرفة عجمان ويكون مسؤولاً أمامه عن تنفيذ المهام المنوطة به بموجب هذا المرسوم.
- كما يتم تعيين الجهاز الإداري للمركز وتحدد شروط تعيينهم ورواتبهم وواجباتهم وإنهاء خدماتهم وسائر الأمور الأخرى المتعلقة بشؤونهم الوظيفية والمالية بموجب لائحة الموارد البشرية المعتمدة لدى الغرفة.

الحياد والاستقلالية

- يلتزم مجلس الأمناء والأمين العام عند ممارستهم لمهامهم واختصاصاتهم بموجب المرسوم الأميري رقم (4) لسنة 2024 في شأن التحكيم بالحيادية والاستقلال وعدم التدخل في المنازعات التي تنظر أمام المحكمين .
- كما يعتبر المحكمون عند مزاولتهم للمهام المتعلقة بالنظر والفصل في الدعاوى التحكيمية المنظورة أمامهم مستقلين عن المركز ولا يخضع أي منهم لأية تعليمات تؤثر على أدائهم لمهامهم في تلك الدعاوى.
- يلتزم جميع العاملين بالمركز بعدم التدخل في النزاعات التي يتم نظرها من قبل هيئات التحكيم .

تضارب المصالح

- لا يجوز لمجلس الأمناء رئيساً وأعضاءً أن يحضر أو يشارك أو يصوت على أي موضوع أو قرار، إذا كان طرفاً فيه أو له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، أو أن يكون وكيلاً لأحد الخصوم أو ممثلاً قانونياً له أو وصياً أو قيماً عليه، وفي جميع الأحوال يجب على رئيس مجلس الأمناء أو الأعضاء الإفصاح عن أي من تلك الحالات حال وجودها.

السرية والمسؤولية

- جميع المعلومات المتعلقة بالنزاعات التي تعرض على المركز سرية ، ولا يجوز الإفصاح عنها أو إفشائها إلا بموافقة الأطراف أو بطلب من الجهة القضائية المختصة.
- يعفى الموظفون والمحكمون من المسؤولية المدنية عن الأفعال التي تتم بحسن نية أثناء تأدية واجباتهم.

تمثل هذه السياسية الإطار العام لمركز عجمان للتحكيم وتُعتبر مرجعًا لتنظيم عملياته بما يتماشى مع أحكام المرسوم الأميري رقم (4) لسنة 2024 في شأن مركز عجمان للتحكيم.

رئيس مجلس إدارة غرفة عجمان

عبد الله بن محمد المويجعي

Decision No. (1) of 2026

Concerning the Approval of the Ajman Arbitration Centre Policy

The Chairman of the Ajman Chamber,

Having reviewed Federal Decree-Law No. (6) of 2018 concerning Arbitration, as amended;

Law No. (2) of 2024 concerning the Ajman Chamber;

Amiri Decree No. (4) of 2024 concerning the Ajman Arbitration Centre;

and based on the approval of the Board of Trustees of the Ajman Arbitration Centre and the endorsement of the Board of Directors of the Ajman Chamber,

Has issued the following Decision:

Article (1)

Approval of the Policy

The Policy of the Ajman Arbitration Centre attached hereto is hereby approved pursuant to this Decision.

Article (2)

Entry into Force and Publication

This Decision shall come into force from 1 February 2026 AD and shall be published in the Official Gazette of the Emirate of Ajman.

Abdullah bin Mohammed Al Muwaiji

Chairman of the Ajman Chamber

Issued on Wednesday, 2nd of Sha'ban 1447 AH, corresponding to 21st of January 2026 AD.

Policy of Ajman Arbitration Center - 2026

Introduction:

His Highness Sheikh Humaid bin Rashid Al Nuaimi, Member of the Supreme Council of the Union and Ruler of Ajman, may God protect him, issued Amiri Decree No. (4) of 2024 Concerning Ajman Arbitration Center, which reorganized the Center established in Ajman Chamber to have juridical personality and the necessary legal capacity to achieve its objectives and exercise the powers and authorities assigned to it pursuant to the provisions of this decree.

Confirming the Center's pivotal role in promoting alternative dispute resolution methods in accordance with the principles of transparency, independence, and efficiency, while adhering to the applicable laws in the State in general and in the Emirate in particular, the Board of Directors of Ajman Chamber deemed it appropriate to update the Center's policy to keep pace with the significant role arbitration bodies play in resolving disputes arising from the various transactions in different fields of economic activity in the Emirate, so as to align with the modern methods and concepts applied by arbitration Centers across all emirates of the UAE.

Objectives:

The Center aims to achieve the following:

1. **Providing alternative means of dispute resolution**: by promoting the role of arbitration as a means of settling disputes fairly.
2. **Raising awareness**: spreading the culture of arbitration and its importance in facilitating business and achieving justice.
3. **Qualifying national competencies**: building specialized national capacities in arbitration.
4. **Developing regulations and procedures**: ensuring the update of arbitration rules and procedures to comply with the applicable laws in the Emirate and best practices.

Fundamental Principles:

The work of the Center is based on the following fundamental principles:

- **Independence and Impartiality**: The Center's management and arbitrators shall maintain full independence and impartiality in performing their duties.
- **Transparency**: Providing clear and published rules and procedures for all parties.

- **Confidentiality**: Protecting the information and documents submitted during arbitration proceedings and not disclosing them except with the consent of the parties or by judicial order.
- **Efficiency**: Ensuring the speed of procedures and the quality of services provided.

Scope of Jurisdiction:

Pursuant to Article (7) of Decree No. (4) of 2024 Concerning Arbitration, the Center provides the following services:

1. All services related to the resolution of civil and commercial disputes through arbitration.
2. Providing support services to arbitration bodies and disputing parties to optimally manage arbitration.
3. Amicable settlement between the disputing parties.
4. Organizing seminars, conferences, and training courses to enhance knowledge of arbitration.

Arbitration Procedures:

- Receiving arbitration requests and registering them in accordance with the rules approved by the Center.
- Appointing arbitrators in accordance with the lists approved by the Board of Trustees of the Center.
- Managing disputes and applying the Center's rules and procedures thereto.
- Issuing arbitration-related decisions within the limits of the rules and procedures applicable at the Center.

Center Management:

The Center's management consists of:

1. **Board of Trustees:**
   - Approves the Center's general policies, strategic, developmental, and operational plans, and submitting them to the Chamber's Board of Directors for approval and supervising their implementation after approval.
   - Approves arbitration rules and procedures and regulations governing alternative dispute resolution methods applied at the Center, and submitting them to the Chamber's Board of Directors for approval.
   - Approves the lists of arbitrators and experts accredited at the Center, and the criteria and conditions for accepting applicants to be included in these lists.

- Forms arbitration panels and selecting arbitrators in accordance with the applicable laws and procedures at the Center.
- Approves periodic reports on the Center's activities and submitting them to the Chairman for review and guidance as deemed appropriate.
- Approves the annual report on the Center's activities and achievements and submitting it to the Board for approval.

2. Administrative Body of the Center:

- Consists of a Secretary General and a sufficient number of staff.
- The Secretary General is appointed by a decision of the Chairman of Ajman Chamber Board of Directors and is accountable to him for executing the tasks assigned under this decree.
- The Center's administrative body is appointed, and their conditions of appointment, salaries, duties, termination of services, and all other matters related to their employment and financial affairs are determined in accordance with the human resources regulations approved by the Chamber.

Impartiality and Independence:

- The Board of Trustees and the Secretary General shall adhere to impartiality and independence when exercising their duties and powers under Amiri Decree No. (4) of 2024 concerning arbitration and shall not interfere in disputes submitted to the arbitrators.
- Arbitrators, when performing tasks related to examining and ruling on arbitration cases submitted before them, are independent of the Center and shall not be subject to any instructions that may affect their performance in such cases.
- All Center staff are obliged not to interfere in disputes being considered by arbitration panels.

Conflict of Interest:

- The Board of Trustees, including the Chairman and members, shall not attend, participate in, or vote on any subject or decision in which they have a direct or indirect interest, or act as an agent, legal representative, guardian, or custodian for any of the parties. In all cases, the Chairman or members must disclose any such circumstances if they exist.

Confidentiality and Liability:

- All information related to disputes presented to the Center is confidential and shall not be disclosed except with the consent of the parties or at the request of the competent judicial authority.
- Employees and arbitrators are exempt from civil liability for acts carried out in good faith while performing their duties.

This policy represents the general framework of Ajman Arbitration Center and shall serve as a reference for organizing its operations in accordance with the provisions of Amiri Decree No. (4) of 2024 concerning Ajman Arbitration Center.

The Chairman of the Board of Directors of Ajman Chamber

Abdullah Mohammed Al Muwaiji

قرار رقم (2) لسنة 2026
بشأن اعتماد قواعد وإجراءات التحكيم لدى مركز عجمان للتحكيم

Decision No. (2) of 2026 Concerning the Approval of the Arbitration Rules and Procedures of the Ajman Arbitration Centre

قرار رقم (2) لسنة 2026
بشأن
اعتماد قواعد وإجراءات التحكيم لدى مركز عجمان للتحكيم

رئيس مجلس إدارة غرفة عجمان

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2018 بشأن التحكيم وتعديلاته،
وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (21) لسنة 2022 بتنظيم مهنة الخبرة أمام الجهات القضائية،
وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (22) لسنة 2022 بتنظيم مهنة الترجمة،
وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2022 بشأن تنظيم مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية،
وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (35) لسنة 2022 بإصدار قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية،
وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (42) لسنة 2022 بشأن إصدار قانون الإجراءات المدنية الاتحادي،
وعلى القانون رقم (2) لسنة 2024 بشأن غرفة عجمان،
وعلى المرسوم الأميري رقم (4) لسنة 2024 في شأن مركز عجمان للتحكيم،
وبناءً على ما عرضه مجلس أمناء مركز عجمان للتحكيم، وموافقة مجلس إدارة غرفة عجمان، وإعمالاً لصلاحياتنا المخولة لنا،

قررنا إصدار القرار الآتي:

المادة (1)
اعتماد القواعد

تُعتمد بموجب هذا القرار قواعد وإجراءات التحكيم لدى مركز عجمان للتحكيم المُلحقة بهذا القرار.

المادة (2)
المراجعة المستمرة

تخضع قواعد وإجراءات التحكيم لدى مركز عجمان للتحكيم المُلحقة بهذا القرار للمراجعة المستمرة من قبل مجلس أمناء المركز، وعرض أي توصيات بشأنها على مجلس إدارة غرفة عجمان.

المادة (3)

السريان والنشر

يُعمل بهذا القرار اعتباراً من 1 فبراير 2026م ، ويُنشر في الجريدة الرسمية لإمارة عجمان.

عبد الله بن محمد المويجعي

رئيس مجلس إدارة غرفة عجمان

صدر عنا:

وم الأربعاء الموافق 02 من شهر شعبان 1447 هجرية
الموافق 21 من شهر يناير 2026م

قواعد وإجراءات التحكيم

لدى

مركز عجمان للتحكيم

الفصل الأول

الأحكام العامة

المادة (1)

التعريفات

يكون للكلمات والعبارات التالية أينما وردت في هذا القرار هذه القواعد المعاني المُبينة قرين كل منها، ما لم يقضِ سياق النص بغير ذلك:

الدولة	:	الإمارات العربية المتحدة.
الإمارة	:	إمارة عجمان.
الحاكم	:	حاكم الإمارة.
الغرفة	:	غرفة عجمان.
المجلس	:	مجلس إدارة الغرفة.
المركز	:	مركز عجمان للتحكيم المنشأ بموجب المرسوم الأميري رقم (6) لسنة 2004 والمُعاد تنظيمه بموجب المرسوم الأميري رقم (4) لسنة 2024.
مجلس الأُمناء	:	مجلس أُمناء المركز.
الأمين العام	:	أمين عام المركز.
التحكيم	:	وسيلة ينظمها القانون يتم من خلالها الفصل بحكم ملزم في نزاع بين طرفين أو أكثر بواسطة هيئة التحكيم بناءً على اتفاق الأشخاص.
اتفاق التحكيم	:	اتفاق الأشخاص المتنازعة كتابة على حل نزاعاتهم الحالية أو المستقبلية بواسطة التحكيم .
طلب التحكيم	:	طلب التحكيم المكتوب الذي يتقدم به المُحتكم للبدء في سير الدعوى التحكيمية ضد المُحتكم ضده.
الدعوى التحكيمية	:	النزاع الذي ينظر من قبل هيئة التحكيم بعد تشكيلها.
الدعوى المتقابلة	:	الدعوى التي يقدمها المحتكم ضده في مواجهة المحتكم، ويقصد منه الحكم له بالطلبات المستقلة المُقدمة منه في نفس الدعوى التحكيمية الأصلية، أو إجراء مقاصة بين الحق المطالب به من كُلٍ من المحتكم والمحتكم ضده .
المحتكم	:	الطرف الذي يبادر إلى تقديم طلب للمركز من أجل البدء في إجراءات التحكيم.
المحتكم ضده	:	الطرف الذي قام المحتكم بمباشرة إجراءات التحكيم في مواجهته.
المُحتكم ضده المُدخل	:	أي طرف واحد أو أكثر يتم إدخاله في التحكيم وفقاً للقواعد.

المُحتكم المتدخل	:	أي طرف واحد أو أكثر يتدخَّل في التحكيم وفقاً للقواعد.
الطرف أو أطراف التحكيم	:	المحتكم، و/أو المحتكم ضده / المحتكم ضدهم، أو المحتكم ضده المُدخل، و/أو المُحتكم المُتدخل.
هيئة التحكيم	:	هيئة مشكلة من محكم أو أكثر معينين وفقاً للقواعد للفصل والبت في الدعاوى التحكيمية المُقيدة لدى المركز.
مُحكم الطوارئ	:	المُحكم المُعين بموجب هذه القواعد لنظر طلب إصدار الأمر باتخاذ التدابير الوقتية.
مكان التحكيم	:	هو المكان الجغرافي الذي تتم فيه كل أو بعض إجراءات التحكيم.
مقر التحكيم	:	هو المقر القانوني الذي اتفق فيه الأشخاص على خضوع التحكيم لإجراءاته القانونية ويمكن أن يكون نفس المكان الجغرافي الذي تنعقد فيه جلسات وإجراءات التحكيم، أو أي مكان آخر ،وفي حال عدم الاتفاق يكون مقر المركز هو مقر التحكيم.
القواعد	:	قواعد وإجراءات التحكيم لدى مركز عجمان للتحكيم.
المحكمة المُختصة	:	المحكمة المختصة بنظر تصديق أو إلغاء الحكم النهائي الصادر عن هيئة التحكيم أو أي إجراء متصل بالدعوى التحكيمية وفقاً لقواعد الاختصاص المنصوص عليها في تشريعات دولة مقر التحكيم ،أو دولة مكان التحكيم في حال عدم الاتفاق على مقر التحكيم.
التدبير الوقتي	:	تدبير مؤقت أو مُستعجل أو تحفظي تأمر به هيئة التحكيم بناءً على طلب حفاظاً على حق أثناء النظر في النزاع وقبل إصدار الحكم النهائي، ولا يفصل في موضوع النزاع محل التحكيم.
الجدول	:	جدول الرسوم وأتعاب المُحكمين المُعتمد لدى المركز.
خبير	:	شخص ذو خبرة في أي من التخصصات الفنية أو المعارف المهنية يتم اختياره لإبداء رأي فني أو مهني أو علمي في أي أمر متعلق بمنازعة يتم التحكيم فيها.
الحكم النهائي	:	الحكم الذي تُصدره هيئة التحكيم للفصل والبت في النزاع بشكل نهائي.
اليوم	:	يُحسب على أساس يوم العمل الرسمي
الشخص	:	الشخص الطبيعي أو الشخص الاعتباري.

المادة (2)

شرط التحكيم النموذجي

يوصي المركز الأشخاص الراغبين في اللجوء إلى التحكيم لديه، أن يضمنوا عقودهم واتفاقياتهم شرط التحكيم النموذجي الآتي:

(يُحل أي نزاع ينشأ عن تنفيذ، أو تفسير، أو إنهاء هذا العقد أو له علاقة به بأية صورة ما ،ويتم الفصل فيه نهائياً عن طريق التحكيم لدى مركز عجمان للتحكيم ويطبق على التحكيم قواعد وإجراءات التحكيم المطبقة لديه).

المادة (3)

نطاق التطبيق

أ. تُطبق القواعد على الدعوى التحكيمية المُقيدة لدى المركز ، مالم يتم حجزها للحكم من قبل هيئة التحكيم بصرف النظر عن تاريخ إبرام اتفاق التحكيم، ولا يعتد بأي اتفاق يخالف ذلك.

ب. في حال خلو هذه القواعد من النص على أي إجراء من الإجراءات الواجب تطبيقها على الدعوى التحكيمية ،تطبق القواعد التي يتفق عليها أطراف التحكيم كتابياً شريطة قيامهم بتقديم نسخة من القواعد المتفق عليها، وفي حال عدم وجود اتفاق أو عدم تقديم هذه القواعد تُطبق القواعد الأكثر ملائمة التي تراها هيئة التحكيم مُناسبة.

ج. يُعد اتفاق الأشخاص على إحالة نزاعاتهم الحالية والمستقبلة إلى التحكيم لدى المركز دون الاتفاق كتابياً على الإجراءات واجبة التطبيق التي يتعين على هيئة التحكيم اتباعها للسير في التحكيم، اتفاقاً ضمنياً على اخضاع التحكيم لهذه القواعد.

المادة (4)

استقلالية اتفاق التحكيم عن العقد الوارد فيه

أ. يكون اتفاق التحكيم مستقلاً عن شروط العقد الأخرى، ولا يترتب على بطلان العقد أو فسخه أو إنهائه أي أثر على اتفاق التحكيم الذي يتضمنه إذا كان هذا الاتفاق صحيحاً في ذاته، إلا إذا تعلق البطلان بنقصان أهلية أحد المتعاقدين.

ب. لا يترتب على الدفع ببطلان أو فسخ أو إنهاء العقد الذي تضمن الاتفاق على التحكيم وقف إجراءات التحكيم، وللمركز الاستمرار في إجراءات طلب التحكيم.

ج. تتولى هيئة التحكيم الفصل في مدى صحة العقد الذي يتضمن اتفاق التحكيم.

المادة (5)

اختصاص المركز بقيد طلب التحكيم

أ. يكون المركز مختصاً بقيد طلب التحكيم في حال اتفاق الأشخاص المتنازعين صراحة على اختيار المركز.

ب. في حال لم يتم الاتفاق صراحة على اختيار المركز، وتقدم أحد الأشخاص المتنازعين بقيد طلب التحكيم، يكون المركز مختصاً بقيد طلب التحكيم في الحالتين الآتيتين:

1. موافقة المُحتكم ضده الصريحة، على اختصاص المركز.

2. موافقة المُحتكم ضده الضمنية على اختصاص المركز من خلال قيامه بتقديم الرد الخطي على طلب التحكيم، وتسمية المُحكم أو تفويض المركز بتعيينه، دون إبداء أي اعتراض على اختصاص المركز.

ج. يتولى مجلس الأمناء البتّ في الاعتراضات الإدارية المتعلقة باختصاص المركز بقيد الدعوى والتحقق من وجود اتفاق صريح أو ضمني على إسناد إدارة النزاع إلى المركز، وذلك قبل تشكيل هيئة التحكيم، ولا يحول ذلك دون حق هيئة التحكيم، بعد تشكيلها، في الفصل في أي دفع يتعلق باختصاصها وفقًا لقانون التحكيم الساري.

د. إذا أصدر مجلس الأمناء قراراً برفض الاعتراض فيجوز لمُقدم الطلب، تقديم الدفع بعدم اختصاص المركز أمام هيئة التحكيم في أول جلسة يعقدها وإلا سقط حقه في الاعتراض.

المادة (6)

الطلبات والمراسلات والمُدد

أ. يجب أن تُقدم جميع الطلبات من أطراف التحكيم إلى المركز، وتُقيد من قبل المركز في السجل وفقاً للإجراءات المتبعة في هذا الشأن.

ب. يجب على هيئة التحكيم بعد تشكيلها عدم قبول أي طلب يُقدم إليها من أطراف التحكيم يُستحق عليه رسوم للمركز إلا بعد إحالته إليها من قبل المركز، وأن تتأكد أن يكون مستوفياً للرسوم المُقررة.

ج. يجب أن تكون كافة الطلبات والمراسلات الموجهة من أطراف التحكيم، أو هيئة التحكيم إلى المركز كتابة، وذلك عبر البريد الإلكتروني، أو البريد المُسجّل، أو البريد السريع، أو وفق شروط الاستخدام لأي نظام إلكتروني لإدارة الدعاوى معمول به في المركز، ما لم يحدد المركز وسيلة أخرى.

د. يجب أن تكون المراسلات بين أطراف التحكيم وهيئة التحكيم كتابة، وأن يزود باقي أطراف التحكيم بنسخ عنها.

هـ. على هيئة التحكيم أن ترسل نسخاً إلى المركز من أية مراسلات توجّهها إلى أطراف التحكيم.

و. يبدأ سريان المدد من اليوم التالي للتاريخ الذي تمّ فيه استلام الطلب أو المراسلة من المرسل إليه، وإذا كان اليوم التالي عطلةً رسميةً امتد الميعاد إلى أول يوم عمل بعدها.

ز. العطلة الرسمية التي تكون محل اعتبار لمد الميعاد هي العطلات الرسمية المقررة في دولة مكان التحكيم.

المادة (7)

تمثيل أطراف التحكيم

أ. يجوز لأطراف التحكيم تمثيل أنفسهم في الدعاوى التحكيمية، أو أن يمثلهم شخص أو أشخاص من اختيارهم، بصرف النظر عن جنسيتهم، شريطة تقديم ما يثبت سلطة التمثيل، وتقرر هيئة التحكيم بشكل نهائي صحة التمثيل في حال الاعتراض عليه.

ب. يجب أن يرد في الطلبات واللوائح والمذكرات والمخاطبات أسماء أطراف التحكيم وممثل كل منهم، وبيانات الاتصال الخاصة بهم

ج. يجوز لأطراف التحكيم تغيير ممثليهم في أي مرحلة من مراحل سير الدعوى التحكيمية.

د. يجب على ممثلي أطراف التحكيم الالتزام بقواعد السلوك والأخلاق المهنية الخاصة بالمحامين والمستشارين القانونيين المتعارف عليها ، وأن تسهم تصرفاتهم في سير إجراءات التحكيم بالكفاءة والسرعة اللازمتين.

المادة (8)

مقرومكان التحكيم

أ. للأشخاص الاتفاق على مقر التحكيم، ومكان التحكيم.

ب. يُعتبر حكم التحكيم صادراً في مقر التحكيم المتفق عليه، بصرف النظر عن مكان التحكيم المتفق عليه، أو مكان توقيع حكم التحكيم وسواء كان التوقيع بالحضور الشخصي، أم عبر الوسائل الإلكترونية.

ج. إذا لم يتفق الأشخاص كتابةً على مقر التحكيم يكون مقر المركز هو مقر التحكيم.

المادة (9)

لغة التحكيم

أ. تتم إجراءات التحكيم باللغة العربية، ما لم يتفق الأشخاص في اتفاق التحكيم ،أو أطراف التحكيم أثناء القيام بإجراءاته على غير ذلك.

ب. تسري اللغة التي يتم الاتفاق عليها أو تحديدها على إجراءات التحكيم وعلى أي مذكرة مكتوبة يقدمها أطراف التحكيم وأي مرافعة شفوية وأي حكم تحكيم أو قرار أو أي إعلان آخر يصدر من هيئة التحكيم، ما لم يتفق الأطراف على غير ذلك.

ج. لهيئة التحكيم أن تقرر بأن يرفق بكل أو بعض الوثائق المكتوبة التي تقدم في الدعوى ترجمة إلى اللغة المستخدمة في إجراءات التحكيم.

المادة (10)

القانون واجب التطبيق على موضوع النزاع

أ. تُطبق هيئة التحكيم على النزاع القواعد الموضوعية في القانون الذي يتفق عليه الأشخاص في اتفاق التحكيم ،أو أطراف التحكيم أثناء القيام بإجراءاته ، شريطة أن يكون ذو صِلة بموضوع النزاع.

ب. ما لم يتفق الأشخاص مسبقاً على القانون الواجب التطبيق، أو كان القانون الذي تم اختياره لا يتعلق بموضوع النزاع ، ولم يتفق أطراف التحكيم على قانون واجب التطبيق بعينه أثناء إجراءات التحكيم ،طبقت هيئة التحكيم القواعد الموضوعية دون القواعد الإجرائية في التشريعات السارية في دولة مقر التحكيم الذي ترى أنه الأكثر اتصالاً بموضوع النزاع.

ج. في جميع الحالات، تفصل هيئة التحكيم في موضوع النزاع وفق شروط العقد ، وبمراعاة الأعراف التجارية المعمول بها، وما جرى عليه التعامل بين أطراف التحكيم.

د. لا يجوز لهيئة التحكيم أن تفصل في موضوع النزاع بمقتضى قواعد العدالة والإنصاف دون التقيد بأحكام القانون، وذلك ما لم يتفق أطراف التحكيم على ذلك صراحة أو تفويضها بالصلح.

المادة (11)

المساواة بين أطراف التحكيم

يعامل أطراف التحكيم وفقاً لهذه القواعد على قدم المساواة، وتهيأ لكل منهم فرصة متكافئة وكاملة لعرض طلباته ودفوعه.

الفصل الثاني

إجراءات قيد التحكيم لدى المركز

المادة (12)

طلب التحكيم

أ. على الطرف الذي يرغب في اللجوء إلى التحكيم من خلال المركز أن يقدم إلى المركز طلب التحكيم، وفقاً للنموذج المعتمد لديه.

ب. يجب أن يشتمل طلب التحكيم على البيانات الآتية:

1. اسم المُحتكم كاملاً ولقبه وعنوانه بشكل واضح، ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني، واسم من يمثله قانوناً وعنوانه بشكل واضح، ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني، وأن يرفق نسخة من هوية المحتكم إن كان شخصاً طبيعياً ومن يمثله أو رخصته التجارية أو المهنية إذا كان غير ذلك ، أو ما يقوم مقامهم.
2. اسم المُحتكم ضده كاملاً ولقبه وعنوانه بشكل واضح، ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني، واسم من يمثله قانوناً وعنوانه بشكل واضح، ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني، وأن يرفق نسخة من هوية المُحتكم ضده ومن يمثله أو رخصة تجارية أو مهنية، أو ما يقوم مقامهم ،إن وجد.
3. طبيعة اتفاق التحكيم، فيما إذا كان وارداً في العقد أو الاتفاقية أو مشارطة تحكيم مستقلة، وفي حال نشوء دعاوى مرتبطة بأكثر من اتفاق واحد للتحكيم، يجب الإشارة إلى اتفاق التحكيم المرتبط بكل دعوى، وأن يرفق نسخة منه.
4. قيمة المطالبة على وجه التحديد، وفي حال عدم القدرة على تحديد قيمة محددة، يتم تحديدها من قبل مُقدم الطلب على وجه التقريب.
5. مُلخص شامل لأسباب وطبيعة النزاع، والطلبات الابتدائية.
6. عدد المحكمين وآلية اختيارهم.
7. تسمية المُحكم المُعين من قبله وبيانات الاتصال به، إذا كان اتفاق التحكيم ينص على أن يقوم الأشخاص بتسمية المحكمين.
8. مقر ومكان ولغة التحكيم.
9. القانون الواجب التطبيق.
10. توقيع مُقدم الطلب.

ج. يُقيد طلب التحكيم من قبل المركز في سجل ورقي أو الكتروني، ويُعتبر الطلب منتجاً لآثاره من تاريخ قيده.

المادة (13)

تعدد العقود محل التحكيم

أ. يجوز تقديم طلب تحكيم واحد بين الأشخاص ذاتها بشأن نزاع مرتبط بأكثر من عقد، وسواء أكانت هذه العقود مستندة إلى اتفاق تحكيم واحد أو أكثر، في الحالتين الآتيتين:

1. أن تكون العقود تتضمن عقداً أساسياً وعقوداً مُلحقة بها.
2. أن تكون العقود ناشئة عن تعامل واحد مُتعدد، أو تعاملات مُتعددة مرتبطة ببعضها.

ب. يجوز تقديم طلب تحكيم واحد بين أشخاص مُتعددة بشأن نزاع مرتبط بأكثر من عقد، وأكثر من اتفاق تحكيم إذا كانت العقود ناشئة عن عقد رئيسي وعقود من الباطن،أو عقود متعددة مرتبطة بالأشخاص ذاتها .

ج. يجوز لأي طرف من أطراف التحكيم تقديم أعتراض خطي على قيد طلب تحكيم واحد سواءً بين الأطراف ذاتها أو أطراف متعددة، ويتولى مجلس الأمناء البت في الطلب بقرار يُصدره خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ قيد الاعتراض.

المادة (14)

لائحة الدعوى التحكيمية

أ. على المُحتكم أن يُرفق مع طلب التحكيم لائحة الدعوى التحكيمية وحافظة بالمستندات المؤيدة لدعواه، وأن يودع نُسخاً منها بعدد المُحتكمين والمُحتكم ضدهم.

ب. على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة، يجوز للمُحتكم أن يؤخر تقديم لائحة الدعوى التحكيمية إلى موعد آخر، أو أن يُقدمهما إلى هيئة التحكيم في أول جلسة تعقدها.

ج. يجب أن يتم ترجمة لائحة الدعوى التحكيمية والمستندات إلى لغة التحكيم، إذا كانت محررة بلغة غيرها.

المادة (15)

إحالة طلب التحكيم من المحكمة

أ. إذا أحيل النزاع من المحكمة إلى المركز للبت فيه بواسطة التحكيم ، يتم إعلان المدعي في الدعوى القضائية المُحالة من أجل تعبئة نموذج طلب التحكيم، وسداد الرسوم المقررة.

ب. في حال اعتراض المدعي أو المدعى عليه في الدعوى القضائية على إحالة النزاع أو على اختصاص المركز بمباشرة إجراءات التحكيم، فعلى المعترض الطعن على قرار المحكمة وفق الطرق المقررة قانوناً.

ج. في حال لم يقم المدعي بسداد الرسوم المقررة يتم مخاطبة المحكمة لإصدار القرار الذي تراه مناسباً في هذا الشأن.

المادة (16)

سداد الرسوم

أ. لا يُقبل قيد أي طلب لدى المركز سواء قُدم قبل السير في الدعوى التحكيمية أو أثناء سريانها إلا بعد قيام مُقدم الطلب بسداد الرسم المُقرر، وفقاً للائحة رسوم المركز وأتعاب المُحكمين المُعتمدة.

ب. تُستوفى الرسوم الإدارية من قبل المركز من المُحتكم والمُحتكم ضده قبل صدور قرار تشكيل هيئة التحكيم.

ج. في حال تقديم طلب تحكيم مُتقابل يتحمل كل من المحتكم ضده مقدم الطلب و المُحتكم والمُحتكم ضده المدخل الرسوم الإدارية عن الطلب المُقدم منه.

د. في حال رفض كُلٍ من المُحتكم ضده أو المُحتكم ضده المُدخل سداد نصيبه من الرسوم الإدارية، تُستوفى هذه الرسوم من المُحتكم، وتبت هيئة التحكيم بشأن أي من أطراف التحكيم الذي يتحمل الرسوم والمصاريف في نتيجة حكم التحكيم النهائي.

هـ. في حال تقديم طلب تحكيم من المُحتكم المتدخل يتحمل وحده الرسوم الإدارية للدعوى التحكيمية المُقدمة منه.

المادة (17)

سداد أمانة أتعاب المُحكمين والنفقات

أ. تُستوفى أمانة أتعاب المُحكمين والنفقات المُقدرة الأخرى كاملة، وفقاً للائحة رسوم المركز وأتعاب المُحكمين المُعتمدة لدى المركز مناصفة بين أطراف التحكيم قبل صدور قرار تشكيل هيئة التحكيم، وتودع في حساب خاص باسم المركز.

ب. في حال رفض المُحتكم ضده أو المُحتكمين المطلوب إدخالهم سداد نصيبه من أمانة أتعاب المُحكمين، تُستوفى هذه الأتعاب من المُحتكم، وتبت هيئة التحكيم بشأن أي من أطراف التحكيم الذي يتحمل أتعاب المُحكمين في نتيجة حكم التحكيم النهائي.

ج. يجب أن تكون أمانة أتعاب المُحكمين في جميع مراحل إجراءات الدعوى التحكيمية مُكتملة،وفي حال استهلاك جزء منها سواءً بسبب صرف مبالغ لمحكم تقرر رده بقرار من مجلس الأمناء أو لأي سبب آخر يلتزم الأطراف باستكمال النقص وفق بذات الإجراءات التي تم بها سداد امانة أتعاب المحكمين.

د. في حال عدم سداد الجزء الناقص من أمانة أتعاب المُحكمين، توقف إجراءات التحكيم بقرار من هيئة التحكيم إلى حين سداد الجزء الناقص،ولا تحتسب مُدة الوقف من ضمن المُدة الزمنية لإصدار حكم التحكيم النهائي.

هـ. إذا لم يتم استكمال سداد الأمانة خلال المدة التي يحددها المركز بعد الإخطار، جاز لهيئة التحكيم أو للمركز إنهاء الإجراءات أو اعتبار طلب التحكيم كأن لم يكن، وذلك دون إخلال بحق الهيئة في تضمين قرارها النهائي ما تراه بشأن توزيع التكاليف.

المادة (18)

إعلان طلب التحكيم

أ. يتولى المركز خلال (3) أيام من تاريخ قيد طلب التحكيم القيام بإجراء إعلان المُحتكم ضده أو ممثله القانوني، وأن يرفق مع الإعلان جميع المستندات المقدمة مع الطلب، سواء ورقية أو إلكترونية.

ب. للمركز أن يعهد إلى إحدى الشركات المتخصصة بالإعلانات القضائية القيام بإجراءات الإعلان ، وأن تستوفي في هذه الحالة من المُحتكم أجور الإعلان.

المادة (19)

آلية إعلان طلب التحكيم

أ. يتم إعلان الأشخاص الطبيعيين بواسطة المكالمات المسجلة أو وسائل الاتصال التقنية المرئية أو الرسائل النصية على الهاتف المحمول أو التطبيقات الذكية أو البريد الإلكتروني.

ب. يتم إعلان الأشخاص الاعتبارية لمن يمثلها في مركز إدارتها الرئيسي إذا كان موجوداً داخل الدولة، أو لمكتبها الأقليمي الموجود داخل الدولة، وفي حال عدم وجود مقر لها في الدولة ، يتم الإعلان على العنوان المبين في اتفاق التحكيم أو العقد محل النزاع أوعبر بريدها الإلكتروني الرسمي المعلن.

ج. يتم إعلان السفن التجارية لربانها إذا كانت راسية في الدولة، فإذا كانت مغادرة يتم الإعلان لوكيلها الملاحي.

د. إذا تعذر الإعلان بإحدى الطرق المنصوص عليها في هذه المادة، يتم الإعلان بواسطة النشر بعد موافقة أمين عام المركز.

المادة (20)

الرد على طلب التحكيم

أ. يُقدم الرد على طلب التحكيم للمركز من المُحتكم ضده أو من يمثله قانوناً، وذلك خلال (30) ثلاثين يوماً من اليوم التالي لتاريخ إعلانه.

ب. يجب أن يشتمل الرد على طلب التحكيم على البيانات الآتية:

1. اسم المُحتكم ضده كاملاً ولقبه وعنوانه بشكل واضح، ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني، واسم من يمثله قانوناً وعنوانه بشكل واضح، ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني، وأن يرفق نسخة من هويته وهوية من يمثله أو رخصة تجارية أو مهنية، أو ما يقوم مقامهم.
2. اسم المُحتكم كاملاً ولقبه وعنوانه بشكل واضح.
3. التعقيب على طبيعة اتفاق التحكيم.
4. التعقيب على أسباب وطبيعة النزاع، والطلبات الابتدائية.
5. التعقيب على عدد المحكمين وآلية اختيارهم.
6. تسمية المحكم من قبله وبيانات الاتصال به، إذا كان اتفاق التحكيم ينص على قيام المتعاقدين على تسمية المحكمين.
7. التعقيب على مقر ومكان ولغة التحكيم.
8. التعقيب على القانون الواجب التطبيق.
9. توقيع المُحتكم ضده أو ممثله القانوني.

ج. للمُحتكم ضده أن يرفق لائحة جوابية على لائحة الدعوى التحكيمية أو أن يؤخر تقديمها أمام هيئة التحكيم.

المادة (21)

طلب التحكيم المُتقابل

أ. يجوز أن يُقدم طلباً للتحكيم تقابلاً ضد مقدم طلب التحكيم إذا كان للمُحتكم ضده حق ضد المُحتكم ناشئ عن ذات العقد أو المستند الذي نشأ عنه النزاع أو يتعلّق به، أو يطلب إجراء المقاصة.

ب. يجب أن يُقدم طلب التحكيم المُتقابل من قبل المُحتكم ضده أو من ممثله القانوني مع الرد على طلب التحكيم الأصلي، ويجوز للمركز لأسباب مُبررة منحه مهلة إضافية لا تزيد على (15) خمسة عشر يوماً.

ج. يجب أن يشتمل طلب التحكيم المُتقابل على البيانات ذاتها التي يجب أن يشتمل عليها طلب التحكيم الأصلي، والمنصوص عليها في المادة (12) من هذه القواعد.

المادة (22)

الرد على طلب التحكيم المُتقابل

أ. يُقدم الرد على طلب التحكيم المُتقابل، وذلك خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه .

ب. يجب أن يشتمل الرد على طلب التحكيم المُتقابل على البيانات ذاتها التي يجب أن يشتمل عليها الرد على طلب التحكيم الأصلي، والمنصوص عليها في المادة (20) من هذه القواعد.

المادة (23)

طلب الإدخال والتدخل

أ. للمُحتكم أو المُحتكم ضده أن يطلب إدخال أي شخص في الدعوى التحكيمية.

ب. لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى التحكيمية مُنضماً للمُحتكم، أو مُنضماً للمُحتكم ضده، أو أن يطلب الحكم لنفسه.

ج. لقبول طلب الإدخال أو طلب التدخل، يجب تحقق الشروط الآتية:

1. أن يكون المتدخل أو المطلوب إدخاله طرفاً في اتفاق التحكيم، وإذا لم يكن كذلك فيجب موافقة جميع أطراف التحكيم الخطية.
2. أن يكون الإدخال أو التدخل في طلب التحكيم ناشئاً عن العلاقة القانونية ذاتها التي نشأ عنها النزاع أو مرتبطاً بها .
3. أن يُقدم طلب الإدخال أو التدخل قبل انتهاء مدة الرد على طلب التحكيم أو التحكيم المتقابل ، ما لم تقرر هيئة التحكيم خلاف ذلك.

هـ. يجب أن يشتمل طلب الإدخال أو التدخل في التحكيم على البيانات ذاتها التي يجب أن يشتمل عليها طلب التحكيم الأصلي، والمنصوص عليها في المادة (12) من هذه القواعد.

المادة (24)

الرد على طلب الإدخال والتدخل

أ. على المطلوب إدخاله الرد على طلب الإدخال خلال (30) ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه.

ب. على المُتدخل ضده الرد على طلب التدخل خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه.

ج. يجب أن يشتمل الرد على طلب الإدخال أو التدخل على البيانات ذاتها التي يجب أن يشتمل عليها الرد على طلب التحكيم الأصلي، والمنصوص عليها في المادة (20) من هذه القواعد.

المادة (25)

عدم الرد من المطلوب ضده التحكيم

أ. عدم حضور المُحتكم ضده أو عدم الرد على طلب التحكيم خلال المُدة القانونية لا يمنع المركز من البدء في إجراءات التحكيم وتشكيل هيئة التحكيم،متى كان المركز مختصاً بنظر النزاع.

ب. إذا كان اتفاق التحكيم ينص على قيام كل شخص بتسمية مُحكم، فإن عدم رد المُحتكم ضده يُعد تنازلاً منه عن تسمية المُحكم.

المادة (26)

ضم طلبات التحكيم

أ. يجوز للمركز بناءً على طلب أي من أطراف التحكيم ضم طلبين أو عدة طلبات للتحكيم في طلب تحكيم واحد، في حال تحقق الشروط الآتية:

1. أن يكون أطراف التحكيم في الطلبات المطلوب ضمها أطرافاً في اتفاق التحكيم ذاته، أو اتفاقات تحكيم متعددة.
2. أن يكون أطراف التحكيم هم ذاتهم في طلبات التحكيم المطلوب ضمها.
3. أن تكون طلبات التحكيم المطلوب ضمها ناشئة عن العلاقة القانونية ذاتها التي نشأ عنها النزاع أو متعلقاً بها.

ب. يجب أن يُقدم طلب الضم في أي من طلبات التحكيم قبل إحالة ملف الدعوى التحكيمية إلى هيئة التحكيم المشكلة لنظر طلب التحكيم.

ج. على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة، يجوز للمركز بعد موافقة مجلس الأمناء ضم طلبات التحكيم المتعددة بين ذات الأطراف دون تحقق الشرط رقم (3).

الفصل الثالث

تشكيل هيئة التحكيم

المادة (27)

القواعد العامة في اختيار المُحكمين

أ. لا يُشترط أن يكون المحكم من جنس محدد أو من جنسية معينة.

ب. تكون الأولوية في اختيار المُحكمين من جدول المُحكمين المُعتمد لدى المركز، ومن يقع عليه الدور منهم، والذين سبق وأن توافرت فيهم الخبرات اللازمة والحيدة والاستقلال.

ج. لا يجوز أن يتم اختيار المُحكم من الطرف ذاته لأكثر من (3) ثلاث دعاوى تحكيمية خلال (3) الثلاث سنوات الأخيرة.

د. لا يجوز للمُحكم أن يتولى رئاسة (3) ثلاث هيئات تحكيم مشكلة في المركز في الوقت ذاته، ما لم يتم الحصول على موافقة مجلس الأمناء المُسبقة قبل تعيينه.

المادة (28)

الإفصاح عن الممول لأطراف التحكيم

أ. يلتزم كل طرف في التحكيم يدخل في ترتيبات التمويل من طرف ثالث بالإفصاح الفوري للمركز ولباقي أطراف التحكيم، ولهيئة التحكيم بعد تشكيلها ، عن هذا التمويل مع تقديم تفاصيل هوية المُموّل، وبيان ما إذا كان المُموّل. يقدم تمويلاً لأي طرف آخر في النزاع ذاته.

ب. لا يجوز لأطراف التحكيم الدخول في ترتيبات للتمويل من طرف ثالث بعد تشكيل هيئة التحكيم إذا كان من شأنها أن تخلق أو يُحتمل أن تخلق تضاربًا في المصالح مع أي عضو من أعضاء الهيئة، إلا بعد إخطار جميع الأطراف وعرض الأمر على مجلس الأمناء لتقدير مدى التعارض واتخاذ القرار المناسب بشأن استمرار تشكيل هيئة التحكيم من عدمه.

ج. إذا أخل أي طرف بواجب الإفصاح المنصوص عليه في هذه المادة، يكون لهيئة التحكيم، بعد تمكين الأطراف من إبداء ملاحظاتهم، أن تتخذ ما تراه مناسبًا من تدابير، بما في ذلك إعادة النظر في تشكيل الهيئة أو ترتيب التكاليف أو أي إجراء آخر لازم للحفاظ على نزاهة وحياد الإجراءات.

المادة (29)

القواعد العامة في تشكيل هيئة التحكيم

أ. تُشكل هيئة التحكيم باتفاق أطراف التحكيم من مُحكم واحد أو أكثر، فإذا لم يتفقوا على عدد المُحكمين كان العدد ثلاثة.

ب. إذا تضمن اتفاق التحكيم تعيين أكثر من مُحكم يجب أن يكون العدد وتراً.

ج. على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة وفي حال عدم اتفاق أطراف التحكيم على العدد يجوز للمركز تشكيل هيئة التحكيم من محكم واحد إذا كانت قيمة الدعوى التحكيمية لا تتجاوز (500,000) خمسمائة ألف درهم، أو في أي حالة أخرى يقررها مجلس الأمناء بعد الأخذ في الاعتبار طبيعة النزاع.

د. يتم اختيار المُحكمين من جدول المُحكمين المُعتمد لدى المركز، إلا إذا اتفق أطراف التحكيم على تعيين مُحكم من خارج الجدول.

هـ. في حال قيام كل من أطراف التحكيم بتسمية محكم عنه، فعلى المُحكمين بعد تعيينهم من المركز اختيار رئيس هيئة التحكيم من جدول المُحكمين المُعتمد لدى المركز.

و. لا يُعتد بأي اتفاق بين أطراف التحكيم يتضمن استقلال طرف بعينه بتشكيل هيئة التحكيم دون الطرف الآخر، وفي هذه الحالة تُطبق القواعد الخاصة بتشكيل هيئة التحكيم المنصوص عليها في هذا الفصل.

المادة (30)

الشروط العامة في اختيار هيئة التحكيم

مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في التشريعات السارية في الدولة، يُشترط في الشخص الذي سيتم اختياره كمُحكم سواء من قبل أطراف التحكيم أو من جدول المُحكمين المُعتمد لدى المركز، أن تتوافر فيه الشروط الآتية:

1. أن يكون شخصاً طبيعياً غير قاصر أو محجوز عليه أو محروم من حقوقه المدنية بسبب إشهار إفلاسه ما لم يرد إليه اعتباره، أو بسبب الحكم عليه في أي جناية أو في جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ولو رُد إليه اعتباره.
2. أن تتوافر لديه الخبرات أو المؤهلات المهنية اللازمة للفصل في النزاع محل التحكيم ، وفقاً لموضوعه وطبيعته.
3. ألا تكون له علاقة شخصية، أو مهنية، أو مصلحة مباشرة أو قرابة مع أيٍّ من أطراف التحكيم من شأنها أن تؤثر على حيدته أو نزاهته أو استقلاليته.
4. أن يُقدم تصريحاً كتابياً عند اختياره بكل ما من شأنه أن يثير شكوكاً حول حيدته أو استقلاله.

المادة (31)

آلية تشكيل هيئة التحكيم من محكم واحد

تُشكل هيئة التحكيم المكونة من مُحكم واحد، وفقاً للإجراءات الآتية:

1. إذا تم الاتفاق بين أطراف التحكيم على تشكيل هيئة التحكيم من مُحكم واحد، وتم تسميته في اتفاق التحكيم، فيتم تشكيل هيئة التحكيم من المُحكم المُختار وإعلانه لاستلام ملف الدعوى التحكيمية.
2. إذا تم الاتفاق بين أطراف التحكيم على تشكيل هيئة التحكيم من مُحكم واحد، ولم يتم تسميته يتولى المركز إعلان الأطراف لدعوتهم للاتفاق على اختيار المحكم خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانهم.
3. إذا لم يتفق أطراف التحكيم على اختيار المحكم خلال المدة المحددة ، يتولى المركز خلال (5) خمسة أيام اختيار المُحكم من جدول المُحكمين المعتمد لدى المركز.
4. إذا لم يحضر المحتكم ضده أو يقوم بالرد على طلب التحكيم خلال المُدة المُحددة، ولم يكن هناك اتفاق على تسمية مُحكم، يتولى المركز اختيار المُحكم من جدول المُحكمين المعتمد لدى المركز، دون أن يكون للمحتكم دور في هذا الشأن.

المادة (32)

آلية تشكيل هيئة التحكيم من ثلاثة مُحكمين أو أكثر

تُشكل هيئة التحكيم المكونة من ثلاثة مُحكمين أو أكثر، وفقاً للإجراءات الآتية:

1. إذا تم الاتفاق بين أطراف التحكيم على تشكيل هيئة التحكيم من ثلاثة مُحكمين أو أكثر، وتم تسمية جميع المُحكمين بما فيهم الرئيس والأعضاء في اتفاق التحكيم، فيتم اعتماد تشكيل هيئة التحكيم المُختارة.
2. إذا تم الاتفاق بين أطراف التحكيم على تشكيل هيئة التحكيم من ثلاثة مُحكمين أو أكثر، وتم تسمية المُحكم من كل طرف في اتفاق التحكيم، فيتم إعلان المُحكمين ودعوتهم لاختيار رئيس هيئة التحكيم .
3. إذا تم الاتفاق بين أطراف التحكيم على تشكيل هيئة التحكيم من ثلاثة مُحكمين أو أكثر، ولم يتم تسميتهم في اتفاق التحكيم، فيتم إعلان الأطراف ودعوتهم لاختيار المُحكمين، وذلك خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانهم.
4. إذا لم يحضر أحد من أطراف التحكيم ولم يقم باختيار المُحكم أو كليهما خلال المُدة المُحددة، يتولى المركز خلال (5) خمسة أيام اختيار المُحكم أو المُحكمين من جدول المُحكمين المعتمد لدى المركز.
5. في حال اختيار المُحكمين يتم إعلانهما ودعوتهما لاختيار رئيس هيئة التحكيم ، وذلك خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانهم.

المادة (33)

الحيدة والاستقلال

أ. يجب على كل محكم يتم ترشيحه لتولى مهمة التحكيم، أن يُقدم إلى المركز تصريحاً كتابياً بكل ما من شأنه أن يؤثر على حيدته أو استقلاله وذلك خلال (7)سبعة أيام من تاريخ إعلانه بالترشيح.

ب. لا يتم تعيين أي مُحكم يرفض أو يتأخر عن تقديم التصريح الكتابي، وإذا كان المُحكم قد تمت تسميته من قبل أي من أطراف التحكيم فيتم إعلان هذا الطرف باختيار مُحكم بديل خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه، وإذا لم يقم بذلك يتم اختيار المُحكم من قبل المركز.

ج. يجوز للمركز أن يرفض تعيين أي مُحكم تمّت تسميته من قبل أي من أطراف التحكيم ، إذا رأى بأنّ المُحكم المسمى يفتقر إلى الاستقلالية والحياد أو الخبرة اللازمة، أو سبق رده في دعاوى تحكيمية أخرى لذات الأسباب، وفي هذه الحالة يتم إعلان الطرف الذي قام بتسميته بتسمية مُحكم بديل خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه، وإذا لم يقم بذلك يتم اختيار المُحكم من قبل المركز.

د. يجب على المحكم خلال إجراءات التحكيم أن يبادر بإخطار المركز ورئيس هيئة التحكيم وأطراف التحكيم بأي أمر من شأنه أن يثير شكوكاً حول حيدته واستقلاله، وللمركز أو لهيئة التحكيم تقدير مدى كفاية هذا الإفصاح واتخاذ ما يلزم من إجراءات وفقاً لقانون التحكيم الساري أو وفقاً لهذه القواعد.

المادة (34)

قرار تشكيل هيئة التحكيم

أ. تُشكل هيئة التحكيم وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذه القواعد بموجب قرار يُصدره الأمين العام.

ب. يجب أن يتضمن قرار تشكيل هيئة المُحكمين أتعاب هيئة المُحكمين، والمبلغ التقديري لأي نفقات أخرى إذا كانت ضرورية.

ج. يتم إعلان أطراف التحكيم وهيئة التحكيم بقرار تشكيل هيئة التحكيم الصادر خلال (3) ثلاثة أيام من تاريخ سداد كامل أمانة أتعاب المُحكمين.

د. لا يجوز لأي من أطراف التحكيم الطعن على قرار تشكيل هيئة التحكيم إلا عن طريق تقديم طلب رد المُحكم.

المادة (35)

رد المحكم وتنحيته

أ. يجوز لأطراف التحكيم تقديم طلب رد المحكم إذا قامت ظروف تثير شكوكاً جدية حول حيدته أو استقلاله، أو إذا ثبت عدم توافر الشروط التي اتفق عليها أطراف التحكيم أو التي نص عليها قانون التحكيم أو هذه القواعد.

ب. لا يُقبل من أي من أطراف التحكيم طلب رد المحكم الذي عينه أو الذي اشترك في تعيينه إلا لسبب جدي حول حيادتيه أو استقلاله، تبين له بعد أن تم هذا التعيين.

ج. لا يُقبل طلب الرد ممن سبق له تقديم طلب برد المحكم نفسه في ذات التحكيم وللسبب ذاته.

المادة (36)

إجراءات رد المحكم وتنحيته

أ. يُقدم طلب رد المحكم إلى المركز خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الإعلان بتعيين المحكم، أو خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ العلم بالوقائع والظروف المبررة لطلب الرد، موضحاً به الوقائع والأسباب والظروف المبررة لطلب الرد، ومشفوعاً بالأدلة المؤيدة لذلك.

ب. يتولى المركز إخطار المُحكم المطلوب رده بالطلب، وإرسال نسخة منه إلى باقي أعضاء هيئة التحكيم الذين تم تعيينهم، وإلى باقي أطراف التحكيم، وعلى المحكم المطلوب رده الرد على هذا الطلب خلال (7) سبعة أيام من تاريخ إخطاره

ج. يجوز للمُحكم أن يتنحى عن مهمته من تلقاء نفسه، أو أن يتفق أطراف التحكيم على عزله واستبداله بمحكم أخر، ولا يعتبر ذلك إقراراً بصحة أي من أسباب الرد.

د. إذا لم يتنح المُحكم المطلوب رده، أو لم يوافق باقي أطراف التحكيم على طلب الرد خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان المحكم بطلب الرد، يرفع الطلب إلى مجلس الأمناء للبت فيه خلال (10) عشرة أيام.

هـ. يكون القرار الصادر عن مجلس الأمناء بقبول أو رفض رد المُحكم نهائياً لا يقبل الطعن به بأي طريق من طرق الطعن.

المادة (37)

الآثار المترتبة على طلب رد المحكم

أ. لا يترتب على تقديم طلب رد المُحكم وقف إجراءات التحكيم، ويجوز لهيئة التحكيم بما في ذلك المحكم المطلوب رده الاستمرار في إجراءات التحكيم، ويؤخر إصدار حكم التحكيم إلى ما بعد صدور قرار مجلس الأمناء بطلب رد المحكم

ب. إذا قرر مجلس الأمناء رد المحكم، فيجوز له أن يقرر أن يصرف له ما يراه مناسباً من أتعاب ومصاريف، أو استرداد أية أتعاب أو مصاريف قد تم دفعها له.

المادة (38)

إنهاء مهمة المُحكم

أ. تنتهي مُهمة المُحكم الفرد أو إذا كان عضواً في هيئة التحكيم، في الحالات الآتية

1. وفاة المُحكم، أو فقد أهليته.
2. فقد شرط من شروط التعيين.
3. تنحي المحكم أو رده .
4. إذا لم يُباشر مهمة التحكيم خلال (30) ثلاثون يوماً من تاريخ إعلانه.
5. إذا انقطع عن أداء مهمة التحكيم دون سبب مبرر لمدة (30) ثلاثين يوماً فأكثر، بما يؤدي إلى تأخير في إجراءات التحكيم.
6. إذا تعذر على المحكم أداء مهمته، أو انقطع عن أدائها بما يؤدي إلى تأخير غير مبرر في إجراءات التحكيم.

ب. لا تؤدي وفاة أو فقد أهلية أي من أطراف التحكيم الذي قام بتعيين المحكم إلى إلغاء مهمة المُحكم.

ج. يتولى مجلس الأمناء بناءً على طلب أي من أطراف التحكيم إصدار القرار بإنهاء مهمة المُحكم، وأن يصرف له ما يراه مناسباً من أتعاب ومصاريف، أو استرداد أية أتعاب أو مصاريف قد تم دفعها له.

المادة (39)

تعيين المحكم البديل

إذا انتهت مهمة المحكم ،لأي من الأسباب المنصوص عليها في المادة (38) من القواعد فإنه يتم تعيين مُحكمٍ بديلٍ عنه وفقاً للإجراءات التي تم اتباعها في اختيار المحكم الذي انتهت مهمته.

المادة (40)

الآثار المترتبة على إنهاء مهمة المُحكم

أ. تتوقف كافة المُهل والمُدد الزمنية سواء المُقرّرة في قانون التحكيم الساري، أو المنصوص عليها في هذه القواعد، ولا يُستأنف سريانهم إلّا بعد استكمال تشكيل هيئة التحكيم .

ب. إذا كان المُحكم الذي أُنهيت مهمته رئيس هيئة التحكيم يتولى المُحكمان العضوان اختيار رئيس بديل لهيئة التحكيم.

ج. إذا كان المُحكم الذي أُنهيت مهمته عضواً في هيئة التحكيم، فإن على المُحكم البديل مع المُحكم الأخر الاتفاق إما على الإبقاء على رئيس هيئة التحكيم أو تعيين رئيس جديد لهيئة التحكيم وفي حال عدم الاتفاق، يتولى مجلس الأمناء اتخاذ ما يراه مناسباً في هذا الشأن .

د. يجوز لأطراف التحكيم بعد تعيين محكم بديل، الاتفاق على إبقاء أي من الإجراءات التي تمت سابقاً، وتحديد نطاق ذلك، وبغير ذلك تقرر هيئة التحكيم التي أعيد تشكيلها فيما إذا كانت أي من الإجراءات السابقة تعتبر صحيحة ونطاق ذلك.

هـ. لا يؤثر أي قرار يصدر عن هيئة التحكيم السابقة على حق أي من أطراف التحكيم من إعادة تقديم نفس الطلبات السابقة أمام هيئة التحكيم المُعاد تشكيلها .

المادة (41)

أداء القسم

أ. لا يباشر أي محكم إجراءات التحكيم إلا بعد أدائه القسم، على أن يُعتمد أداء القسم للمحكمين المعتمدين بالجدول عند قيدهم بالجدول

ب. يجب على المحكمين المعينين من خارج الجدول أداء القسم سواء أمام مجلس الأمناء أو أمام الأمين العام وذلك قبل مباشرة إجراءات التحكيم ، وذلك بالصيغة الآتية: (أقسم بالله العظيم أن اقوم بمهام التحكيم التي توكل الي بعدل وأمانة ونزاهة وصدق واخلاص وتجرد، وأن أراعي القانون والتشريعات الواجبة التطبيق وقواعد العدالة والإنصاف، باذلاً أقصى جهد في أداء مهمتي محافظاً على سرية المعلومات والبيانات الخاصة بأطراف ومهمة التحكيم ، والله على ما أقول شهيد).

الفصل الرابع

إدارة الدعوى التحكيمية

المادة (42)

إحالة ملف الدعوى التحكيمية

يتولى المركز خلال (3) ثلاثة أيام من سداد كامل أمانة أتعاب المُحكمين إحالة ملف الدعوى التحكيمية بحالته إلى هيئة التحكيم .

المادة (43)

اختصاص هيئة التحكيم بالبت في اختصاصها

أ. يجب على المُحتكم ضده التمسك بالدفع بعدم اختصاص هيئة التحكيم عند تقديم دفاعه أمام هيئة التحكيم وإلا سقط حقه في تقديم هذا الدفع.

ب. يجب على هيئة التحكيم أن تفصل بقرار تمهيدي في أي دفع يتعلق بعدم اختصاصها بما في ذلك الدفع المبني على عدم وجود اتفاق تحكيم أو بطلانه أو عدم شموله لموضوع النزاع.

ج. إذا قررت هيئة التحكيم في قرار تمهيدي أنها مختصة، فلأي من أطراف التحكيم خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه بذلك القرار أن يطلب من المحكمة المُختصة أن تفصل في تلك المسألة.

د. توقف إجراءات التحكيم لحين البت من قبل المحكمة المختصة في طلب عدم اختصاص هيئة التحكيم.

المادة (44)

الجلسات التمهيدية

أ. يجوز لهيئة التحكيم عقد الجلسات التمهيدية بحضور أطراف التحكيم أو ممثليهم شخصياً، أو بأي وسيلة من وسائل الاتصال التقنية المرئية، ولها أن تطلب منهم تقديم مقترحاتهم كتابةً بتاريخ سابق على انعقاد الجلسة.

ب. تعقد هيئة التحكيم جلسة تمهيدية مع أطراف التحكيم خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام ملف الدعوى التحكيمية، يتم فيها اتخاذ وتحديد الإجراءات الآتية:

1. إثبات صفة أطراف التحكيم وممثليهم.
2. بيان مدى الحاجة إلى تقديم لوائح ومذكرات ومستندات إضافية عما سبق تقديمه أمام المركز.
3. تحديد التدابير الوقتية المطلوبة، وتحديد التي يمكن لهيئة التحكيم إصدار القرار بشأنها.
4. تحديد الجدول الزمني لإجراءات التحكيم ومواعيد تبادل المذكرات، وجلسات التحكيم، والتاريخ المتوقع لصدور حكم التحكيم.

ج. على هيئة التحكيم إعداد الجدول الزمني لإجراءات السير في الدعوى التحكيمية في نفس الجلسة أو خلال (7) سبعة أيام من تاريخ انعقادها، وتقوم بإبلاغ هذا الجدول الزمني وأي تعديلات تطرأ عليه إلى المركز وأطراف التحكيم.

د. يجب على أطراف التحكيم التوقيع على الجدول الزمني خلال (3) ثلاثة أيام من تاريخ استلامه من قبلهم وإعادته إلى هيئة التحكيم، وإذا رفض أي من أطراف التحكيم التوقيع دون إبداء أي اعتراض كتابي فلا يؤّثر ذلك على صحته ونفاذه، وتستمر هيئة التحكيم بالسير في إجراءات التحكيم حسب المواعيد المُحددة في الجدول الزمني.

هـ. لهيئة التحكيم أن تعقد جلسات تمهيدية أخرى بغرض التشاور مع أطراف التحكيم، أو اتخاذ تدابير مؤقتة أخرى، أو تعديل الجدول الزمني للإجراءات وذلك لضمان الإدارة الفعالة للدعوى التحكيمية.

و. في حال تخلف أحد أطراف التحكيم عن تقديم الرد على الدعوى التحكيمية أو الدعوى المتقابلة، أو تخلف عن حضور الجلسة التمهيدية بعد إعلانه دون إبداء عذر مقبول، جاز لهيئة التحكيم الاستمرار في إجراءات التحكيم.

المادة (45)

استكمال المذكرات وتعديل وسحب الطلبات

أ. يقوم كُلٍ من أطراف التحكيم بتقديم اللوائح والمذكرات الخاصة به، ما لم يكن قد تم تقديمها أثناء فترة تحضير ملف الدعوى التحكيمية من قبل المركز، وذلك خلال المُدد المُحددة في الجدول الزمني لإجراءات السير في الدعوى التحكيمية المُعد من قبل هيئة التحكيم.

ب. لا يجوز لأي من أطراف التحكيم تقديم طلبات جديدة في الدعوى التحكيمية الأصلية أو الدعوى التحكيمية المتقابلة إلا بعد الحصول على موافقة هيئة التحكيم.

ج. يجب على هيئة التحكيم قبل الموافقة على قبول تقديم طلبات جديدة، أن تأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه الطلبات الجديدة، والمرحلة التي وصلت إليها إجراءات التحكيم، والتأخير الذي قد يحدث في إجراءات الدعوى التحكيمية في قبول تلك الطلبات، والضرر الذي قد يلحق بالطرف الآخر، وأي ظروف أخرى ذات الصلة.

د. إذا ترتب على تقديم الطلبات الجديدة استحقاق رسم إضافي على تلك الطلبات ، يجب على هيئة التحكيم إرجاء قبول تلك الطلبات إلى حين قيام مُقدم الطلب دفع الفرق في رسوم الدعوى التحكيمية لدى المركز.

هـ. يجوز لأي من أطراف التحكيم، في أي وقت قبل صدور الحكم النهائي، سحب كل أو جزء من طلباته في الدعوى التحكيمية الأصلية أو الدعوى التحكيمية المتقابلة، شريطة عدم اعتراض أي من الأطراف المعنية على سحب هذه

الطلبات أو الطلبات المتقابلة، وفي حالة اعتراض أي طرف على ذلك، تنظر هيئة التحكيم في المذكرات المقدمة من الأطراف، وتصدر قراراً بشأن ذلك السحب، بما في ذلك التكاليف.

المادة (46)

وثيقة التحكيم

أ. يجوز لهيئة التحكيم - متى رأت ضرورة لذلك - أن تُعد وثيقة التحكيم يوقع عليها هيئة التحكيم وأطراف التحكيم، على أن تتضمن البيانات الآتية:

1. أسماء أطراف التحكيم وصفة كل منهم وأسماء وكلائهم.
2. تحديد عناصر النزاع، وبيان الوقائع المتفق والمُختلف عليها.
3. تحديد الجدول الزمني لإجراءات التحكيم ومواعيد تبادل المذكرات.
4. تحديد طرق الإثبات المتفق عليها في التحكيم.
5. تحديد القانون الواجب التطبيق على النزاع.
6. تحديد القواعد التي تُطبق على إجراءات التحكيم.
7. مقر التحكيم.
8. مكان إجراء جلسات التحكيم.
9. لغة التحكيم.

ب. تكون وثيقة التحكيم صحيحة في حال قبولها من أطراف التحكيم حتى ولو لم يقم أي منهم بالتوقيع عليها.

ج. لا يجوز لأي من أطراف التحكيم التقدم بأي مُطالبات جديدة تخرج عن حدود وثيقة التحكيم بعد توقيعها إلّا إذا أذنت له هيئة التحكيم بذلك بعد أن تأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه المُطالبات الجديدة والمرحلة التي بلغتها الدعوى والعوامل والظروف الأخرى ذات الصِلة.

د. يجوز لهيئة التحكيم في الدعاوى التحكيمية المُعجلة عدم القيام بإعداد وثيقة تحكيم.

المادة (47)

التدابير الوقتية

أ. ما لم يتفق أطراف التحكيم على غير ذلك، يجوز لهيئة التحكيم بناءً على طلب أي من أطراف التحكيم، أو من تلقاء نفسها أن تأمر باتخاذ ما تراه من تدابير مؤقتة أو تحفظية أو مُستعجلة تقتضيها طبيعة النزاع، في صورة حكم تحكيم وقتي.

ب. يُشترط أن يكون الإجراء الوقتي أو التحفظي أو المُستعجل لا يقبل تأجيله إلى حين صدور حكم التحكيم النهائي، وألا يترتب على الأمر الصادر باتخاذ التدبير المؤقت المساس بأصل النزاع بين أطراف التحكيم، وعلى وجه الخصوص أن يكون من أجل تحقيق أي من الأمور الآتية:

1. إجراء الكشف المستعجل لإثبات الحالة.
2. سماع شاهد يُخشى من فوات فرصة الاستشهاد به إما بسبب سفره أو مرضه الذي يحتمل معه وفاته، أو لأي سبب آخر.
3. المحافظة على الأدلة التي قد تكون جوهرية في حل النزاع.
4. الحفاظ على البضائع التي تشكل جزءاً من موضوع النزاع، ومن ذلك إيداعها لدى شخص مؤتمن.
5. بيع البضائع المعرضة للتلف بالمزاد العلني، أو أي طريقة أخرى مناسبة تقررها هيئة التحكيم ،وإيداع ثمنها في الحساب المصرفي للمركز.
6. المحافظة على الموجودات والأموال التي يمكن بوساطتها تنفيذ قرار لاحق.
7. إبقاء الحال على ما هو عليه، أو إعادته إلى ما كان عليه إلى حين الفصل في النزاع.
8. القيام بإجراء لمنع حدوث ضرر حال أو وشيك أو يمس بعملية التحكيم، أو الأمر بالامتناع عن القيام بإجراء يمكن أن يسبب أي من ذلك.

ج. يجوز لأي من أطراف التحكيم الذي صدر أمر باتخاذ تدبير مؤقت لصالحه، بعد حصوله على إذن خطي من هيئة التحكيم، أن يتقدم إلى المحكمة المُختصة لاستصدار أمر بتنفيذ التدبير المؤقت المُتخذ عن هيئة التحكيم أو أي جزء منه، في حال عدم تمكن هيئة التحكيم من تنفيذه.

د. يكون طالب التدبير المؤقت مسؤولاً عن أي تكاليف وأضرار تَسبَّب فيها ذلك التدبير لأي من أطراف التحكيم، إذا قررت هيئة التحكيم في وقت لاحق عدم أحقية مُقدم الطلب في استصداره، وأنه ما كان ينبغي اتخاذ ذلك التدبير في حينه، ويجوز لهيئة التحكيم أن تحكم بهذه التكاليف والأضرار في أي مرحلة خلال سير إجراءات التحكيم.

المادة (48)

صلاحيات هيئة التحكيم أثناء نظر طلب اتخاذ التدابير الوقتية

يكون لهيئة التحكيم أثناء نظر طلب التدابير الوقتية، اتخاذ أي من الإجراءات الآتية:

1. إصدار حكم وقتي بإصدار الأمر باتخاذ التدابير الوقتية أو رفضها، على أن يكون الُحكم الوقتي مُسبباً.
2. أن تُكلف طالب الأمر بالتدابير الوقتية تقديم ضمان كاف لتغطية نفقات اتخاذ هذه التدابير قبل إصدار الأمر باتخاذها.

3. أن تطلب من طالب الأمر بالتدابير الوقتية الذي صدر أمر بتدبير مؤقت لصالحه في أي مرحلة من مراحل السير في إجراءات التحكيم أن يُفصح على وجه السرعة عن أي تغيير جوهري في الظروف التي على أساسها تم إصدار الأمر باتخاذ التدبير المؤقت.
4. أن تعدل أو تعلق أو تلغي تدبيراً وقتياً أمرت باتخاذه بناءً على طلب أي من أطراف التحكيم أو من تلقاء نفسها، على أن يتم إعلان أطراف التحكيم بهذا القرار.

المادة (49)

المُحكم الطارئ لنظر طلب التدابير الوقتية

أ. يجوز للمركز تعيين مُحكم طارئ من جدول المُحكمين المُعتمد لدى المركز، لنظر الطلب المُقدم من أي من أطراف التحكيم لاتخاذ تدابير وقتية.
ب. يكون للمُحكم الطارئ بعد تعيينه ممارسة صلاحيات هيئة التحكيم التي تُمارسها بشأن التدابير الوقتية.
ج. يُمنع تعيين المُحكم الطارئ من ضمن هيئة التحكيم المُشكلة لنظر ذات النزاع موضوع التحكيم.
د. تنتهي مهمة المُحكم الطارئ وتتوقف سلطته بعد تشكيل هيئة التحكيم.

المادة (50)

شروط تعيين المُحكم الطارئ لنظر طلب التدابير الوقتية

أ. يُشترط لتعيين مُحكم طارئ تحقق ما يلي:
1. أن يكون تقديم طلب اتخاذ تدابير وقتية في فترة قيام المركز باتخاذ الإجراءات بشأن طلب التحكيم، وقبل تشكيل هيئة التحكيم.
2. أن يكون التدبير الوقتي لا يقبل تأجيله إلى حين تشكيل هيئة التحكيم.
3. ألا يترتب على الأمر الصادر باتخاذ التدبير الوقتي المساس بأصل النزاع بين أطراف التحكيم.
4. دفع الرسوم المُقررة، وأتعاب المُحكم الطارئ حسب ما يُقدره أمين عام المركز.

ب. لا يقبل الطلب المُقدم لاتخاذ تدابير الوقتية، في حال تحقق الحالتين الآتيتين:
1. إذا اتفق أطراف التحكيم كتابةً على عدم تعيين مُحكم طارئ.
2. إذا تفق أطراف التحكيم كتابةً على اللجوء إلى إجراء يسبق التحكيم يوفر إمكانية اتخاذ تدابير وقتية.

ج. يجب أن تتوفر في المُحكم الطارئ الشروط العامة في تعيين المُحكمين.

المادة (51)

إجراءات تعيين المُحكم الطارئ لنظر طلب التدابير الوقتية

أ. يُقدم الطلب لاتخاذ تدابير مؤقتة أو تحفظية أو مُستعجلة إلى المركز من أي من أطراف التحكيم، على أن يتضمن الطلب أسبابه التي تُبين أحقية مُقدمه باتخاذ التدبير المؤقت، وطبيعة التدبير المؤقت المُراد استصداره، وأن يُرفق في الطلب المستندات المؤيدة له، ويتولى المركز إعلان باقي أطراف التحكيم بطلب اتخاذ التدبير المؤقت أو المستعجل.

ب. يجوز للمركز تعيين مُحكم طارئ دون إعلان باقي أطراف التحكيم إذا أثبت طالب اتخاذ التدبير المؤقت أو المستعجل أن من شأن ذلك الاعلان أن يُسبب ضرراً يؤثر على فعالية طلب التدبير المؤقت أو المستعجل.

ج. في حالة تعيين المُحكم الطارئ دون إعلان باقي أطراف التحكيم يقوم المُحكم الطارئ في موعد أقصاه (2) يومي عمل من تاريخ إحالة الملف إليه بوضع جدول زمني يتضمن إجراءات البت في طلب التدبير المؤقت أو التحفظي أو المستعجل، بما في ذلك الاستماع إلى كافة أطراف التحكيم، سواء في شكل مذكرات مكتوبة، أو بالحضور الشخصي، أو من خلال أي من وسائل الاتصال التقنية المرئية.

المادة (52)

إصدار حكم التدابير الوقتية و أثره

أ. يجب على المُحكم الطارئ أن يُصدر حُكماً وقتياً في طلب اتخاذ التدابير الوقتية خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ استلامه لملف الطلب.

ب. يجوز للمُحكم الطارئ توزيع التكاليف المترتبة على اتخاذ التدبير الوقتية بشكل مبدئي وذلك في حكم التحكيم الوقتي، ودون الإخلال بسلطة هيئة التحكيم في اتخاذ القرار النهائي بشأن توزيع تلك التكاليف، عند صدور حكم التحكيم النهائي.

ج. يجوز لهيئة التحكيم بعد تشكيلها بناءً على طلب أي من أطراف التحكيم أو من تلقاء نفسها أن تعدل أو تعلق أو تلغي تدبيراً وقتياً أمر المُحكم الطارئ باتخاذه على أن يتم إعلان أطراف التحكيم بهذا القرار.

الفصل الخامس

السير في إجراءات الدعوى التحكيمية

المادة (53)

مكان انعقاد جلسات التحكيم

أ. لهيئة التحكيم بعد الاتفاق مع أطراف التحكيم ووفقاً لما تراه مُناسباً، عقد جلسات التحكيم، بما في ذلك جلسة الاستماع، في أي مكان تراه مُناسباً، سواء بالحضور الشخصي أو بأي وسيلة من وسائل الاتصال التقنية المرئية، كما لها أن تتداول بالحكم في أي مكان تختاره، دون أن يكون لذلك أثر في تغيير مقر التحكيم.

ب. يقوم المركز بناءً على طلب من هيئة التحكيم بتوفير مكان لعقد جلسات التحكيم، أو توفير وسائل الاتصال التقنية المرئية لذلك، وفقاً للمعايير والشروط والضوابط الفنية التي يُحددها المركز.

ج. في حال القيام بجلسات التحكيم عبر وسائل التقنية المرئية، يكون مقر المركز هو مكان إجراء جلسات التحكيم.

المادة (54)

بدء إجراءات التحكيم

أ. تبدأ إجراءات التحكيم في اليوم المُعين لجلسة التحكيم الأولى المُحددة في الجدول الزمني لإجراءات التحكيم المعتمد من هيئة التحكيم وأطراف التحكيم.

ب. تقوم هيئة التحكيم بتحديد مكان وزمان انعقاد الجلسة الأولى بالتنسيق مع أطراف التحكيم وإخطارهم قبل (5) خمسة أيام على الأقل من تاريخ انعقادها، وإذا تخلف أي منهم عن الحضور رغم إعلانه بشكل صحيح، بدون عذر مسبق تقبله هيئة التحكيم يحق لها عقد الجلسة في غياب من تخلف منهم.

ج. يكون لهيئة التحكيم سلطة إدارة جلسات التحكيم، ويحق لجميع أطراف التحكيم حضورها، ولا يقبل حضور أي شخص غير ذي صفة أو غير ذي صلة بالدعوى التحكيمية إلّا بموافقة الهيئة وأطراف التحكيم.

د. على هيئة التحكيم وأطراف التحكيم بذل قصارى جهودهم لتيسير إجراءات التحكيم بشكل سريع وفعال واخذ الإجراءات التي تراها مُناسبة لضمان الإدارة الفعالة للدعوى التحكيمية بعد التشاور مع أطراف التحكيم شريطة عدم تعارضها مع اي اتفاق مبرم بينهم وبتكلفة معقولة، على أن تراعى قيمة النزاع ومدى صعوبته وتعقيده.

المادة (55)

المحافظة على السرية المهنية والتجارية لأطراف التحكيم

أ. يجوز للمركز بناء على طلب أي من أطراف التحكيم توقيع هيئة التحكيم على تعهد عدم الإفصاح عن أية معلومات أو أسرار مهنية أو تجارية متعلقة بأطراف التحكيم قبل مباشرة مهامهم.

ب. يجوز لهيئة التحكيم بناءً على طلب أي من أطراف التحكيم إصدار أوامر بشأن سرية أي مسائل أخرى متصلة بالتحكيم، ويجوز لها اتخاذ تدابير لحماية الأسرار المهنية والتجارية المتعلقة بأعمال أطراف التحكيم والمعلومات السرية المقدمة في الدعوى التحكيمية.

المادة (56)

إجراءات التحكيم المُعجلة

أ. يجوز للمركز بناءً على اتفاق أطراف التحكيم السير في الدعوى التحكيمية من خلال الإجراءات المُعجلة إذا كان إجمالي المبلغ المُطالَب به في الدعوى والدعوى المتقابلة لا يتجاوز مبلغ (500,000) خمسمائة ألف درهم غير شامل الفائدة وتكاليف التحكيم.

ب. يتم اللجوء إلى الإجراءات المُعجلة، وفقاً للإجراءات الآتية:

1. تقديم طلب للسير في إجراءات التحكيم بصورة مُعجلة من أحد أطراف التحكيم إلى المركز قبل تشكيل هيئة التحكيم.
2. يجب على الطرف الأخر تقديم الرد على الطلب خلال (7) سبعة أيام من تاريخ إعلانه.
3. يُعتبر طلب السير في إجراءات التحكيم بصورة مُعجلة مقبولاً إذا اتفق عليه أطراف التحكيم ، أو في حال عدم اعتراض الطرف الأخر عند تقديم تعقيبه على الطلب.
4. يقوم المركز بتعيين هيئة تحكيم مشكلة من محكم فرد في غضون (5) خمسة أيام من تاريخ اتفاق أطراف التحكيم أو تاريخ تقديم التعقيب، وذلك وفقاً لإجراءات تعيين هيئة التحكيم المُشكلة من مُحكم فرد المنصوص عليها في هذه القواعد.

ج. تقرر هيئة التحكيم بعد التشاور مع أطراف التحكيم والأخذ بعين الاعتبار مُدة تمكنهم من عرض دعواهم، الإجراءات التي ستطبقها في التحكيم للسير في إجراءات الدعوى التحكيمية على نحو مُعجل. كما تُحدد نطاق الأدلة التي سيتم تقديمها.

د. لهيئة التحكيم الفصل في الدعوى التحكيمية استناداً إلى اللوائح والمستندات المقدمة من أطراف التحكيم دون عقد جلسات التحكيم .

هـ. تُصدر هيئة التحكيم حكمها النهائي في التحكيم المُعجل في غضون (3) ثلاثة أشهر من تاريخ إحالة الملف إليها، ما لم تقم هيئة التحكيم بمدها لمُدة لا تتجاوز شهر لأسباب استثنائية.

و. في حال عدم تمكن هيئة التحكيم من إصدار حكمها النهائي في التحكيم المُعجل في غضون المُدد المذكور في هذه المادة، يُعرض الأمر على مجلس الأمناء للنظر في تمديد مُدة إصدار الحكم للمُدة التي تراها مُناسبة مراعية في ذلك ظروف الدعوى التحكيمية، أو اتخاذ ما يراه مُناسباً في هذا الشأن.

المادة (57)

إجراءات الإثبات

أ. تُحدد قواعد وأدلة الإثبات في الدعوى التحكيمية التي يشير إليها القانون الواجب التطبيق، على ألا تتعارض تلك القواعد مع النظام العام للدولة.

ب. في حال خلو القانون الواجب التطبيق من قواعد وأدلة الإثبات، أو كان القانون واجب التطبيق يتضمن قواعد وأدلة للأثبات مخالفة للنظام العام، يكون لهيئة التحكيم سلطة تقديرية لتحديد قواعد وأدلة الإثبات واجبة الاتباع.

ج. لهيئة التحكيم وزن أي أدلّة إثبات يقدّمها أطراف التحكيم وتقدير مدى قبول أو ارتباط البينة التي يقدمها أي من الأطراف حول واقعة أو رأي خبرة، ولها أن تحدد الوقت والطريقة والصيغة التي يتم فيها تبادل مثل هذه البينة بين الأطراف وكيفية تقديمها إلى هيئة التحكيم.

المادة (58)

جلسة الاستماع للشهود

أ. على الطرف الذي يرغب في تقديم شهود أن يزوّد هيئة التحكيم وأطراف التحكيم الآخرين بأسمائهم وعناوينهم وموضوع شهادتهم والوقائع المُراد إثباتها من خلال الشهادة، ومدى ارتباط هذه الوقائع بالدعوى التحكيمية، وذلك خلال المهلة التي تحدّدها هيئة التحكيم.

ب. لهيئة التحكيم تقدير مدى قبول الاستماع إلى أي شاهد، ولها بناءً على ذلك أن تقرّر عدم سماعها تجنباً لتكرار البيّنة أو عدم ارتباطها بالدعوى التحكيمية.

ج. لهيئة التحكيم من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب أي من أطراف التحكيم أن تطلب الاستماع لأي شاهد، ويكون حضور الشهود شخصياً، ويُمكن أن يكون الحضور افتراضياً بأي وسيلة من وسائل الاتصال التقنية المرئية، شريطة أن تُمكّن هذه الوسيلة هيئة التحكيم من التحقّق من هوية الشهود.

د. تطلب هيئة التحكيم من الشهود أداء اليمين أمامها إذا تطلّبت ذلك القواعد الآمرة في القانون واجب التطبيق، ويجب أن يؤدّي كل شاهد شهادته شفهياً على انفراد وبغير حضور باقي الشهود، ويجوز لكل طرف أن يستجوب أي شاهد يقدّم شهادة على أن يكون ذلك تحت إشراف هيئة التحكيم، التي تقوم بعد ذلك بطرح الأسئلة على الشهود.

هـ. على كل طرف يطلب الاستماع إلى شهادة الشهود القيام بكافة التحضيرات والترتيبات العملية لتقديم شهوده ويتحمّل كافة مصاريفها.

المادة (59)

تعيين الخبراء

أ. لهيئة التحكيم بناءً على طلب أي من أطراف التحكيم أو من تلقاء نفسها إذا وجدت ما يبرر ذلك، وقبل إعلانها انتهاء الإجراءات الخاصة بتقديم الأدلة، أن تُعيّن خبيراً مستقلًّا أو أ كثر، لتقديم تقريره إليها أو لإبداء رأيه بشأن مسائل فنية تُحددها هيئة التحكيم تكون لازمة للفصل في الدعوى التحكيمية.

ب. يجوز لهيئة التحكيم عوضاً عن تعيين خبير في الدعوى التحكيمية الاستناد إلى تقرير خبرة مُقدم في دعوى تحكيمية أو قضائية أخرى، وذلك دون الإخلال بحق أطراف التحكيم بمنحهم فرصة للتعقيب على التقرير. وفحص أي دليل استند إليه الخبير في تقريره.

ج. تكون الأولوية في تعيين الخبراء من جدول الخبراء المُعتمد لدى المركز.

المادة (60)

إجراءات تعيين الخبراء

أ. يجب على هيئة التحكيم عند تعيين الخبير أن تراعي المسائل الآتية:

1. اتفاق أطراف التحكيم على تحديد اسم الخبير إن وجد .
2. تناسب تخصص الخبير الفني وخبراته مع موضوع النزاع.
3. تحديد مهمة الخبير وصلاحياته على نحو دقيق.
4. تحديد المُدة الزمنية التي يجب على الخبير تقديم تقريره خلالها.

5. تزويد الخبير بأي وثائق أو مستندات أو معلومات ذات الصلة بموضوع التحكيم لأجل الفحص أو الاستجواب أو المراجعة من جانب الخبير، وتكليف الطرف الذي يملك هذه الوثائق أو المستندات أو المعلومات بتزويد الخبير بها.
6. تحديد أتعاب الخبير والطرف الذي يتحملها، وسداد أمانة الخبرة قبل تعيين الخبير.
7. أن يقدم الخبير إفصاحاً كتابياً عن العلاقات التي تربطه بأي من أطراف التحكيم، أو ممولي التحكيم ،أو أي مصلحة له في الدعوى التحكيمية، لضمان حيدته واستقلاله.
8. توقيع الخبير على تعهد بالحفاظ على السرية.

ب. يجوز لأي من أطراف التحكيم تقديم اعتراض كتابي على تعيين الخبير، يُحدد فيه أسباب اعتراضه، وفي حال قبول الاعتراض من قبل هيئة التحكيم يتم تعيين خبير آخر.

ج. يجب على الخبير قبل المباشرة بأداء المهام المُكلف بها أن يؤدي اليمين بأن يقوم بمهام الخبرة بكل أمانة وإخلاص أمام هيئة التحكيم.

المادة (61)

تقرير الخبرة لهيئة التحكيم

أ. حال قيام الخبير بتسليم تقريره إلى هيئة التحكيم ، تُرسل هيئة التحكيم نسخة من تقرير الخبرة إلى أطراف التحكيم، وتمنحهم فرصة للتعقيب على التقرير. وتسمح لهم أن يفحصوا أي دليل استند إليه الخبير في تقريره.

ب. يجب على هيئة التحكيم أن تمنح أطراف التحكيم فرصة مناقشة الخبير حول المسائل التي تضمنها تقرير الخبرة خلال جلسة استماع.

ج. يجوز لأي من أطراف التحكيم تقديم تقارير خبرة استشارية من قِبل خبراء مُعينين من قبلهم، والسماح لهم بتقديم هؤلاء الخبراء الاستشاريين للإدلاء بشهاداتهم بشأن المسائل التي تضمنها تقرير الخبرة الاستشاري، أو الاستعانة بهم لمناقشة الخبير حول المسائل التي تضمنها تقرير الخبرة خلال جلسة الاستماع.

د. يخضع تقدير اعتماد تقرير الخبرة إلى هيئة التحكيم.

المادة (62)

اليمين الحاسمة واليمين المتممة

أ. اليمين الحاسمة هي اليمين التي يوجهها أحد أطراف التحكيم في أي مرحلة إلى خصمه في الدعوى التحكيمية من أجل أن يحسم بها الدعوى التحكيمية ككل، أو واقعة معينة من النزاع، شريطة أن تكون الواقعة التي تنصب عليها اليمين

متعلقة بشخص من وجهت إليه، ويجوز للطرف الذي وجه إليه اليمين الحاسمة أن يردها على الطرف الذي طلب توجيهها.

ب. اليمين المتممة هي اليمين التي توجهها هيئة التحكيم من تلقاء نفسها إلى أحد أطراف التحكيم من أجل تكملة دليل.

ج. تُطبق القواعد الخاصة باليمين الحاسمة واليمين المتممة في أحكام الإثبات المنصوص عليها في القانون الواجب التطبيق الذي اتفق عليه أطراف التحكيم، وفي حال عدم وجود اتفاق على قانون واجب التطبيق تُطبق قواعد الإثبات في قانون الإثبات المعمول به في دولة مقر التحكيم.

المادة (63)

انتهاء إجراءات التحكيم

أ. تُعلن هيئة التحكيم انتهاء إجراءات التحكيم وإغلاق باب المرافعة عندما تطمئن إلى أن أطراف التحكيم قد حصلوا على فرصة كافية لتقديم مذكراتهم وأدلتهم، وتقوم بإخطار المركز وأطراف التحكيم بالتاريخ الذي تتوقع فيه إصدار حكم التحكيم النهائي، ولا يجوز بعد ذلك تقديم أي مراسلات بخصوص المسائل التي سيفصل فيها حكم التحكيم.

ب. يجوز لهيئة التحكيم أن تقرر من تلقاء نفسها، أو بناءً على طلب أحد أطراف التحكيم، إعادة فتح إجراءات التحكيم التي أَعلنت انتهاءَها، وذلك في أي وقت قبل إصدار حكم التحكيم النهائي، إذا رأت ضرورةً لذلك، على أن يكون القرار مُسبباً.

الفصل السادس

إصدار الحكم في الدعوى التحكيمية

المادة (64)

مداولات هيئة التحكيم

أ. تُعدُّ مداولات هيئة التحكيم وأي مراسلات أخرى داخلية بين أعضائها سرية بصفة دائمة، ولا يجوز لغير أعضاء هيئة التحكيم أن يُشارك فيها.

ب. في الحالات التي تكون هيئة التحكيم مشكلة من أكثر من محكم، يجب أن يصدر حكم التحكيم النهائي بالإجماع أو الأغلبية، وإذا لم تتحقق الأغلبية، يُصدر حكم التحكيم النهائي من قبل رئيس هيئة التحكيم ،على أن يتم إرفاق الآراء المخالفة والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الحكم .

ج. يعتبر حكم التحكيم النهائي صادراً في مقر التحكيم وفي التاريخ المدون عليه.

د. يجوز للمركز نشر حكم التحكيم النهائي بموافقة أطراف التحكيم.

المادة (65)

التسوية والأسباب الأخرى لإنهاء التحكيم

أ. إذا اتفق أطراف التحكيم على تسوية النزاع قبل صدور حكم التحكيم النهائي، تُصدر هيئة التحكيم قراراً بإنهاء التحكيم .

ب. يجوز لهيئة التحكيم بناءً على طلب جميع أطراف التحكيم إثبات شروط التسوية في شكل حكم تحكيم اتفاقي، على أن يتضمن ما يفيد أنه حُكم تحكيم صادر باتفاق الأطراف.

ج. إذا رأت هيئة التحكيم قبل صدور حكم التحكيم النهائي، وبعد التشاور مع أطراف التحكيم عدم جدوى استمرار التحكيم أو استحالته لأي أسباب أخرى، تُصدر هيئة التحكيم أمراً بإنهاء إجراءات التحكيم. وفي هذه الحالة، يجوز للهيئة تحديد تكاليف التحكيم، وتقسيمها بين أطراف التحكيم.

المادة (66)

المدة الزمنية لإصدار حكم التحكيم النهائي

أ. على هيئة التحكيم إصدار الحكم النهائي خلال الميعاد الذي اتفق عليه أطراف التحكيم ، فإن لم يوجد اتفاق على ميعاد محدد أو طريقة تحديد ذلك الميعاد وجب أن يصدر الحكم خلال ستة أشهر من تاريخ عقد أول جلسة من جلسات إجراءات التحكيم، كما يجوز أن تقرر هيئة التحكيم مد الميعاد على ألا تزيد فترة المد على (6) ستة أشهر إضافية، ما لم يتفق أطراف التحكيم على مدة تزيد على ذلك.

ب. في حال عدم صدور حكم التحكيم بعد انتهاء المدة المشار إليها في البند (أ) من هذه المادة يجوز لهيئة التحكيم أو أي من أطراف التحكيم أن يتقدموا إلى المركز بطلب إصدار قرار بتحديد ميعاد إضافي لإصدار حكم التحكيم أو إنهاء إجراءات التحكيم ، ويجوز للمركز تمديد مدة إصدار حكم التحكيم أو رفع الطلب إلى مجلس الأمناء للبت في إنهاء إجراءات التحكيم وفقاً لما يراه ملائماً ، ويعتبر قراره في هذا الخصوص نهائياً، وفي هذه الحالة يجوز لأي من أطراف التحكيم رفع دعواه إلى المحكمة المختصة أصلاً بنظرها.

المادة (67)

مشتملات حكم التحكيم النهائي

تَصدر جميع أحكام التحكيم كتابة، ويجب أن يتضمن حكم التحكيم النهائي البيانات الآتية:

1. أسماء هيئة التحكيم كاملة، وعناوينهم وجنسياتهم.
2. اسم المحتكم كاملاً وجنسيته وعنوانه، واسم ممثله.
3. أسماء المحتكم ضدهم كاملاً وجنسياتهم وعناوينهم وأسماء ممثل كلٍ منهم.
4. نص اتفاق التحكيم كاملًا.
5. وثيقة التحكيم إن وجدت.
6. تاريخ ومقر ومكان صدور حكم التحكيم.
7. لغة التحكيم، وقواعد القانون واجب التطبيق على موضوع التحكيم.
8. عرض مُجمل لوقائع الدعوى التحكيمية، وملخص الطلبات ودفاع ودفوع أطراف التحكيم في الدعوى التحكيمية والدعوى المتقابلة .
9. الأدلة المقدمة من أطراف التحكيم.
10. مُلخص لإجراءات التحكيم التي تمت في الدعوى التحكيمية متضمناً الأوامر والتدابير المؤقتة والتحفظية ذات الصلة بالدعوى التحكيمية .
11. النتيجة التي توصل لها الخبير في تقرير الخبرة إن وجد.
12. الأسباب التي استندت إليها هيئة التحكيم في إصدار حكم التحكيم.
13. نص حكم التحكيم النهائي.
14. توقيع هيئة التحكيم.

المادة (68)

آلية إصدارحكم التحكيم النهائي

أ. تُصدر هيئة التحكيم حكم التحكيم النهائي بالإجماع أو الأغلبية ،على أن يذكر عضو هيئة التحكيم المخالف رأيه في حكم التحكيم النهائي أو في حكم تحكيم منفصل .

ب. إذا تشعبت آراء المحكمين بحيث لا تتحقق معها الأغلبية، أصدر رئيس هيئة التحكيم وحده الحكم النهائي إلا إذا اتفق أطراف التحكيم على خلاف ذلك، وفي هذه الحالة يجب كتابة وإرفاق الآراء المخالفة مع حكم التحكيم النهائي، وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من الحكم.

المادة (69)

آلية توقيع حكم التحكيم النهائي

أ. يجب أن تقوم هيئة التحكيم كاملة بالتوقيع على حكم التحكيم النهائي، وإذا امتنع أو رفض الأعضاء التوقيع، يجب ذكر سبب عدم التوقيع .

ب. يكون التوقيع على كل صفحات حكم التحكيم النهائي من قبل هيئة التحكيم، ويجوز الاكتفاء بالتوقيع بالأحرف الأولى على صفحات الحكم على أن يكون التوقيع على منطوق الحكم بالتوقيع الكامل ، على أن يودع لدى المركز عدد من النسخ الأصلية الكافية لإرسال نسخة إلى كل من أطراف التحكيم، ونسخة تحفظ لدى المركز.

ج. يجوز لهيئة التحكيم التوقيع على حكم التحكيم النهائي بالطرق الإلكترونية باستخدام برنامج أو خدمة توقيع إلكتروني معتمدة، تتيح التحقق الرقمي من هويَّة المُوقِّع على الحكم.

المادة (70)

سلطة المركز في مراجعة حكم التحكيم النهائي

في جميع الأحوال، يجب على هيئة التحكيم وقبل توقيع حكم التحكيم بشكل نهائي، تقديم المُسوَّدة النهائية للحكم إلى المركز لأغراض مراجعة المُسوَّدة النهائية للتأكد من التزام هيئة التحكيم بالشروط الشكلية المقررة بموجب القواعد لإصدار حكم التحكيم النهائي.

المادة (71)

تكاليف التحكيم النهائية

أ. تشمل تكاليف التحكيم رسوم تسجيل طلب التحكيم للمركز، والرسوم الإدارية للدعوى التحكيمية، وأتعاب ومصاريف هيئة التحكيم والخبراء، وأتعاب الممثلين القانونيين لأطراف التحكيم، وأي مصاريف يتكبدونها بما في ذلك مصاريف الترجمة ، وأي تكاليف أخرى تقررها وتقدرها هيئة التحكيم في أي وقت خلال إجراءات التحكيم.

ب. يجوز لهيئة التحكيم أن تصدر قرارات بشأن تكاليف التحكيم، ويجوز إصدار حكم تحكيم خاص بهذه التكاليف.

ج. يُحدد الحكم النهائي تكاليف التحكيم وتوزيعها النهائي بين أطراف التحكيم.

المادة (72)

حكم التحكيم الإضافي أو التكميلي

أ. يجوز لأي من أطراف التحكيم خلال (30) ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه حكم التحكيم النهائي، أن يقدم إلى هيئة التحكيم طلب إصدار حكم تحكيم إضافي بشأن الطلبات أو الطلبات المتقابلة المعروضة على التحكيم، والتي لم يتناولها حكم التحكيم النهائي، مع إرسال نسخة من الطلب إلى المركز وباقي أطراف التحكيم.

ب. يكون لباقي أطراف التحكيم الحق في الرد على طلب إصدار حكم تحكيم إضافي أو تكميلي خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ استلامه للطلب.

ج. يجوز لهيئة التحكيم أن تمنح أطراف التحكيم فرصة للاستماع إليهم.

د. إذا رأت هيئة التحكيم أن الطلب مُبرر، تقوم بإصدار حكم إضافي أو تكميلي خلال (60) ستين يوماً من استلام الطلب.، ويكون هذا الحكم جزءاً لا يتجزأ من حكم التحكيم النهائي الأصلي.

هـ. لا تتقاضى هيئة التحكيم أي أتعاب أو مصاريف إضافية على إصدار حكم الإضافي أو التكميلي.

المادة (73)

تفسير حكم التحكيم النهائي

أ. يجوز لأي من أطراف التحكيم، خلال (30) ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه حكم التحكيم النهائي أن يقدم إلى هيئة التحكيم طلب تفسير ما وقع في منطوق حكم التحكيم النهائي من غموض وإبهام.

ب. يتم تفسير الحكم من قبل رئيس هيئة التحكيم، ويكون مُتمماً لحكم التحكيم النهائي الأصلي .

ج. لا تتقاضى هيئة التحكيم أي أتعاب أو مصاريف إضافية على إصدار حكم التفسير.

المادة (74)

تصحيح حكم التحكيم النهائي

أ. يجوز لهيئة التحكيم من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب أي من أطراف التحكيم، أو بناءً على طلب من المركز، تصحيح ما وقع في حكم التحكيم النهائي من أخطاء كتابية، أو إملائية، أو حسابية، أو أي أخطاء أخرى مُشابهة. ويُتبع في شأنها ذات الإجراءات الواردة في طلب الحكم الإضافي أو التكميلي.

ب. يجري التصحيح على حكم التحكيم النهائي الأصلي، ويوقع عليه رئيس هيئة التحكيم.

ج. لا تتقاضى هيئة التحكيم أي أتعاب أو مصاريف إضافية على تصحيح حكم التحكيم النهائي.

الفصل السابع

أحكام ختامية

المادة (75)

انتهاء التحكيم

أ. ينتهي التحكيم بصدور حكم التحكيم النهائي من قبل هيئة التحكيم.

ب. على هيئة التحكيم إصدار قرار بإنهاء التحكيم قبل صدور حكم التحكيم النهائي ، في أي من الحالات الآتية:

1. إذا اتفق أطراف التحكيم على إنهاء إجراءات التحكيم وفقاً لأحكام هذه القواعد .
2. إذا ترك المحتكم خصومة التحكيم ما لم تقرر هيئة التحكيم بناء على طلب المحتكم ضده أن له مصلحة جدية في استمرار الإجراءات حتى يحسم النزاع.
3. إذا رأت هيئة التحكيم لأي سبب آخر عدم جدوى استمرار التحكيم أو استحالته في الحالة المنصوص عليها في المادة(65) من القواعد.

ج. تنتهي إجراءات التحكيم بصدور قرار من مجلس الأمناء في الحالة المنصوص عليها في المادة (66) من القواعد.

المادة (76)

التنازل

يجب على أي من أطراف التحكيم في حال عدم الالتزام بالأحكام أو المتطلبات التي نصت عليها القواعد، أو عدم الامتثال لتوجيهات أصدرتها هيئة التحكيم من قبل الطرف الأخر في التحكيم، أن يُقدم اعتراضه خلال (7) سبعة أيام من تاريخ العلم بالإجراء المخالف أو من التاريخ المفترض فيه علم بذلك، وإلا أعتبر ذلك تنازلاً نهائياً عن حقه في الاعتراض، ولا يجوز له تقديم هذا الاعتراض لاحقاً.

المادة (77)

الإعفاء من المسؤولية

أ. لا يتحمل المركز أو مجلس الأمناء أو أي من موظفي المركز أو أي عضو في هيئة التحكيم أي مسؤولية عن أي تصرف، أو فعل أو الامتناع عن فعل تجاه أي شخص أو طرف ذي صلة بالتحكيم الخاضع لهذه القواعد.

ب. يُمتنع على أي طرف أن يجعل أي عضو في هيئة التحكيم أو أي من مجلس الأمناء أو موظفي المركز شاهدًا في أي إجراءات قانونية ذات صلة بالتحكيم الذي تولى المركز إدارته.

المادة (78)

السرية

أ. مع مراعاة ما نص عليه قانون مقر التحكيم يجب على هيئة التحكيم وأطراف التحكيم الحفاظ على سرية التحكيم والإجراءات التي تمت فيه ،والمستندات والوثائق والمذكرات الخطية والشفوية والأحكام والقرارات والأوامر الصادرة في التحكيم ، ما لم يتفق أطراف التحكيم خطياً على خلاف ذلك،

ب. لا يُعد خرقاً للسرية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة إذا كان الإفصاح مطلوباً بموجب التزام قانوني وفي حدود ذلك الالتزام القانوني، بهدف حماية أو متابعة حق قانوني، أو الطعن في حكم تحكيم أو لتنفيذه بناءً على إجراءات قانونية تم اتخاذها ومتابعتها بحُسن نية أمام محكمة الدولة أو سلطة قضائية أخرى.

المادة (79)

الاحتفاظ بالوثائق

يحتفظ المركز بكافة الطلبات والوثائق والمستندات المتعلقة بالتحكيم الذي يدار من قبله لمدة (5) خمس سنوات من تاريخ إيداع حكم التحكيم النهائي، ويجوز له بعد ذلك إتلافها بصورة سرية ودون إخطار أي من أطراف التحكيم.

المادة (80)

تفسير القواعد والإجراءات

في حال الخلاف على تفسير أي من الأحكام الواردة في هذه القواعد ،تُفسر من قبل مجلس الأمناء وذلك خلال (7) أيام من تاريخ تقديم الطلب ، ويكون التفسير الصادر عنه مُلزماً لأطراف التحكيم.

Decision No. (2) of 2026

Concerning the Approval of the Arbitration Rules and Procedures of the Ajman Arbitration Centre

The Chairman of the Ajman Chamber,

Having reviewed Federal Law No. (6) of 2018 concerning Arbitration, as amended;
Federal Decree-Law No. (21) of 2022 regulating the Profession of Expertise before Judicial Authorities;
Federal Decree-Law No. (22) of 2022 regulating the Profession of Translation;
Federal Decree-Law No. (34) of 2022 regulating the Legal Profession and Legal Consultation Profession;
Federal Decree-Law No. (35) of 2022 promulgating the Law of Evidence in Civil and Commercial Transactions;
Federal Decree-Law No. (42) of 2022 promulgating the Civil Procedure Law;
Law No. (2) of 2024 concerning the Ajman Chamber;
Amiri Decree No. (4) of 2024 concerning the Ajman Arbitration Centre;
and based on the proposal submitted by the Board of Trustees of the Ajman Arbitration Centre, the approval of the Board of Directors of the Ajman Chamber, and pursuant to the powers vested in us,

Has issued the following Decision:

Article (1)

Approval of the Rules

The Arbitration Rules and Procedures of the Ajman Arbitration Centre attached hereto are hereby approved pursuant to this Decision.

Article (2)

Ongoing Review

The Arbitration Rules and Procedures of the Ajman Arbitration Centre attached hereto shall be subject to continuous review by the Board of Trustees of the Centre, and any recommendations in this regard shall be submitted to the Board of Directors of the Ajman Chamber.

Article (3)

Entry into Force and Publication

This Decision shall come into force from 1 February 2026 AD and shall be published in the Official Gazette of the Emirate of Ajman.

Abdullah bin Mohammed Al Muwaiji

Chairman of the Ajman Chamber

Issued on Wednesday, 2nd of Sha'ban 1447 AH, corresponding to 21st of January 2026 AD.

Rules and Procedures of Arbitration

at

Ajman Arbitration Center

Chapter (1)

General Provisions

Article (1)

Definitions

The following words and expressions, wherever they appear in this Decision / these Rules, shall have the meanings set forth opposite each of them, unless the context provides otherwise:

The State	:	The United Arab Emirates.
The Emirate	:	The Emirate of Ajman.
The Ruler	:	His Highness the Ruler of the Emirate.
The Chamber	:	Ajman Chamber.
The Board of Directors	:	The Board of Directors of the Chamber.
The Center	:	Ajman Arbitration Center established under Amiri Decree No. (6) of 2004 and restructured under Amiri Decree No. (4) of 2024.
The Board of Trustees	:	The Board of Trustees of the Center.
The Secretary General	:	The Secretary General of the Center.
Arbitration	:	A legally regulated means of resolving a dispute between two or more parties by means of a binding award rendered by an Arbitral Tribunal pursuant to an arbitration agreement.
Arbitration Agreement	:	The written agreement between the disputing parties to resolve their current or future disputes through arbitration.
Request for Arbitration	:	The written application submitted by the Claimant to commence arbitral proceedings against the Respondent.
Arbitration Case	:	The dispute considered by the Arbitral Tribunal after its constitution.

Counterclaim	:	The claim filed by the Respondent against the Claimant seeking independent relief in the same arbitral proceedings or requesting a set-off between the rights claimed by both the Claimant and the Respondent.
The Claimant	:	The party initiating arbitration by submitting a request to the Center.
The Respondent	:	The party against whom arbitration proceedings are initiated.
The Joined Respondent	:	Any one or more parties joined to the arbitration pursuant to these Rules.
The Intervening Claimant	:	Any one or more parties intervening in the arbitration pursuant to these Rules.
Party or Parties to Arbitration	:	The Claimant and/or the Respondent(s), or the Joined Respondent(s) and/or the Intervening Claimant(s).
Arbitral Tribunal	:	A tribunal composed of one or more arbitrators appointed pursuant to these Rules to hear and decide the arbitral proceedings registered with the Center.
Emergency Arbitrator	:	The arbitrator appointed under these Rules to consider a request for interim measures.
Place of Arbitration	:	The geographical location where all or part of the arbitral proceedings are conducted.
Seat of Arbitration	:	The legal seat agreed upon by the parties as the governing jurisdiction of the arbitration. It may be the same geographical location where the arbitral hearings are held, or another place. In the absence of agreement, the seat of arbitration shall be the seat of the Center.
The Rules	:	The Rules and Procedures of Arbitration at Ajman Arbitration Center.
The Competent Court	:	The court having jurisdiction to ratify or annul the final arbitral award or to consider any matter related to the arbitral proceedings in accordance with the legislation of the State of the seat of arbitration, or the State of the place of arbitration in the absence of agreement on the seat.
Interim Measure	:	A temporary, urgent, or precautionary measure ordered by the Arbitral Tribunal upon request to preserve a right during the proceedings and before the issuance of the final award, without deciding on the merits of the dispute.

The Schedule	:	The schedule of fees and arbitrators' remuneration approved by the Center.
Expert	:	A person possessing expertise in any technical field or professional knowledge selected to provide a technical, professional, or scientific opinion on any matter related to a dispute subject to arbitration.
Final Award	:	The award rendered by the Arbitral Tribunal to finally decide and resolve the dispute.
Day	:	Calculated based on an official working day.
Person	:	A natural or juridical person.

Article (2)

Standard Arbitration Clause

The Center recommends that parties wishing to resort to arbitration at the Center include the following standard arbitration clause in their contracts and agreements:

"Any dispute arising from the performance, interpretation, or termination of this contract, or related thereto in any manner, shall be finally resolved through arbitration at Ajman Arbitration Center, and the arbitration shall be conducted in accordance with the Rules and Procedures of Arbitration applicable at the Center."

Article (3)

Scope of Application

A. These Rules shall apply to any arbitration case registered with the Center, unless the case has been reserved for the Final Award by the Arbitral Tribunal, regardless of the date of the arbitration agreement, and any agreement to the contrary shall not be recognised.

B. In the event that these Rules do not provide for any procedure to be applied to an arbitration case, the rules mutually agreed upon in writing by the parties shall apply, provided that a copy of the agreed rules is submitted. If no such agreement exists or no copy is submitted, the most appropriate rules deemed suitable by the Arbitral Tribunal shall apply.

C. The parties' agreement to refer their current and future disputes to arbitration at the Center, without a written agreement on the procedural rules to be applied by the Arbitral Tribunal, shall constitute an implied agreement to subject the arbitration to these Rules.

Article (4)

Separability of the Arbitration Agreement from the Underlying Contract

A. The arbitration agreement shall be independent of other contractual terms, and the nullity, rescission, or termination of the contract shall not affect the arbitration agreement contained therein if such agreement is valid in itself, except where nullity is due to the incapacity of one of the contracting parties.

B. A plea of nullity, rescission, or termination of the contract containing the arbitration agreement shall not suspend the arbitration proceedings, and the Center may continue with the arbitration request procedures.

C. The Arbitral Tribunal shall determine the validity of the contract containing the arbitration agreement.

Article (5)

Jurisdiction of the Center to Register an Arbitration Request

A. The Center shall have jurisdiction to register an arbitration request if the disputing parties have expressly agreed to select the Center.

B. If no express agreement on the Center's selection exists, and one of the disputing parties submits an arbitration request, the Center shall have jurisdiction in the following two cases:

   1. The respondent's explicit consent to the Center's jurisdiction.
   2. The respondent's implicit consent to the Center's jurisdiction by submitting a written response to the arbitration request, naming the arbitrator or authorizing the Center to appoint one, without raising any objection to the Center's jurisdiction.

C. The Board of Trustees shall decide on administrative objections related to the Center's jurisdiction to register the case and verify the existence of an express or implied agreement to entrust the Center with managing the dispute, prior to the formation of the Arbitral Tribunal, without prejudice to the Arbitral Tribunal's right, once constituted, to decide on any plea concerning its jurisdiction under the applicable arbitration law.

D. If the Board of Trustees issues a decision rejecting the objection, the applicant may submit a plea of lack of jurisdiction before the Arbitral Tribunal at the first session held, otherwise the right to object shall lapse.

Article (6)

Requests, Correspondence, and Deadlines

A. All requests from the parties shall be submitted to the Center and registered by the Center in the Register according to the applicable procedures.

B. After its constitution, the Arbitral Tribunal shall not accept any request, from the parties, that requires payment of fees to the Center, except after referral by the Center and verification that the prescribed fees have been paid.

C. All requests and correspondence addressed to the Center, whether by the parties or the Arbitral Tribunal, must be in writing, via email, registered mail, courier, or according to the usage terms of any electronic case management system in use at the Center, unless the Center specifies another method.

D. Correspondence between the parties and the Arbitral Tribunal must be in writing, with copies provided to the other parties.

E. The Arbitral Tribunal shall send copies of any correspondence addressed to the parties to the Center.

F. Deadlines shall commence from the day following the date on which the request or correspondence is received by the addressee. If the following day is a public holiday, the deadline shall extend to the next working day.

G. Public holidays to be considered for deadline extensions are those officially recognised in the country of the place of arbitration.

Article (7)

Representation of the Parties

A. Parties may represent themselves in arbitration proceedings or be represented by one or more persons of their choice, regardless of nationality, provided proof of authority is submitted. The Arbitral Tribunal shall make a final decision on the validity of the representation in case of objection.

B. Requests, pleadings, memoranda, and correspondence shall include the names of the parties and their representatives, along with their contact information.

C. Parties may change their representatives at any stage of the arbitration proceedings.

D. Representatives of the parties must adhere to professional conduct and ethical rules recognised for lawyers and legal consultants, ensuring that their actions contribute to the efficiency and timely conduct of the arbitration proceedings.

Article (8)

Seat and Place of Arbitration

A. The parties may agree on the seat and place of arbitration.

B. The arbitration award shall be deemed issued at the agreed seat of arbitration, regardless of the agreed place of arbitration or the place of signing of the award, whether signed in person or electronically.

C. If the parties have not agreed in writing on the seat of arbitration, the Center's headquarters shall be considered the seat of arbitration.

Article (9)

Language of Arbitration

A. Arbitration proceedings shall be conducted in Arabic, unless the parties agree in the arbitration agreement or during the proceedings to use another language.

B. The language agreed upon or designated shall apply to the arbitration proceedings and to any written submissions, oral pleadings, awards, decisions, or other communications issued by the Arbitral Tribunal, unless the parties agree otherwise.

C. The Arbitral Tribunal may require that some or all written documents submitted in the proceedings be accompanied by a translation into the language used in the arbitration.

Article (10)

Governing Law on the Subject Matter of the Dispute

A. The Arbitral Tribunal shall apply the substantive rules of law agreed upon by the parties in the arbitration agreement or during the proceedings, provided they are relevant to the subject matter of the dispute.

B. If no law has been agreed upon, or if the chosen law does not relate to the subject matter, and the parties have not agreed on any applicable law during the proceedings, the Arbitral Tribunal shall

apply the substantive rules (excluding procedural rules) of the legislation in force in the country of the seat of arbitration, which it deems most closely connected to the subject matter.

C. In all cases, the Arbitral Tribunal shall decide the dispute based on the terms of the contract, taking into account prevailing trade usages and practices between the parties.

D. The Arbitral Tribunal shall not decide the dispute solely on the basis of principles of equity and fairness without adherence to the law, unless the parties have explicitly agreed to such or authorised the Tribunal to act as amiable compositeur.

Article (11)

Equality of the Parties

The parties shall be treated equally under these Rules, and each shall be given a full and equal opportunity to present their claims and defences.

Chapter (2)

Procedures for Registering Arbitration with the Center

Article (12)

Request for Arbitration

A. The party wishing to resort to arbitration through the Center shall submit to the Center a Request for Arbitration, using the form approved by the Center.

B. The Request for Arbitration shall include the following information:

1. The full name, title, and clear address of the Claimant, together with their telephone number and email address, the name and contact details of their legal representative, and a copy of the Claimant's identification if a natural person, or their trade or professional licence (or equivalent) if otherwise.
2. The full name, title, and clear address of the Respondent, together with their telephone number and email address, the name and contact details of their legal representative, and a copy of the Respondent's identification and that of their representative, or their trade or professional licence (or equivalent), if available.

3. The nature of the Arbitration Agreement, whether included in a contract or a separate submission agreement. In the event of multiple disputes arising from more than one Arbitration Agreement, the Request shall specify which agreement relates to each dispute, and a copy thereof shall be attached.
4. The specific value of the claim. Where it cannot be precisely determined, it shall be estimated approximately by the Applicant.
5. A comprehensive summary of the facts and nature of the dispute, and the initial claims.
6. The number of arbitrators and the method of their appointment.
7. The name and contact details of the arbitrator nominated by the Claimant, if the Arbitration Agreement provides that the parties shall nominate arbitrators.
8. The seat, venue, and language of arbitration.
9. The applicable law.
10. The signature of the Applicant.

C. The Request for Arbitration shall be recorded by the Center in a physical or electronic register and shall take effect from the date of its registration.

Article (13)

Multiple Contracts Subject to Arbitration

A. A single Request for Arbitration may be submitted between the same parties concerning a dispute related to multiple contracts, whether such contracts are governed by one or more Arbitration Agreements, in the following cases:
   1. Where the contracts comprise a principal contract and ancillary contracts.
   2. Where the contracts arise from a single composite transaction or multiple related transactions.

B. A single Request for Arbitration may also be submitted between multiple parties concerning a dispute related to multiple contracts and multiple Arbitration Agreements if the contracts arise from a main contract and subcontracts, or from multiple contracts involving the same parties.

C. Any party to the arbitration may submit a written objection to the registration of a single Request for Arbitration, whether between the same or multiple parties. The Board of Trustees shall decide

on the objection by issuing a decision within fifteen (15) days from the date the objection is registered.

Article (14)

Statement of Claim

A. The Claimant shall attach to the Request for Arbitration a Statement of Claim together with a bundle of supporting documents and shall file a sufficient number of copies thereof corresponding to the number of Respondents and arbitrators.

B. Notwithstanding paragraph (A) of this Article, the Claimant may postpone the submission of the Statement of Claim to a later date or submit it directly to the Arbitral Tribunal at its first hearing.

C. The Statement of Claim and the supporting documents shall be translated into the language of arbitration if prepared in another language.

Article (15)

Referral of Arbitration Request by the Court

A. If the court refers a dispute to the Center for resolution through arbitration, the Claimant in the referred case shall be notified to complete the Request for Arbitration form and pay the prescribed fees.

B. If the Claimant or Respondent in the referred case objects to the referral or to the Center's jurisdiction to conduct arbitration, the objecting party shall challenge the court's decision in accordance with the legal procedures provided by law.

C. If the Claimant fails to pay the prescribed fees, the court shall be notified to issue an appropriate decision in this regard.

Article (16)

Payment of Fees

A. No Request shall be registered with the Center, whether submitted before or during the arbitration proceedings, unless the Applicant has paid the prescribed fee in accordance with the Center's approved Schedule of Fees and Arbitrators' Remuneration.

B. Administrative fees shall be collected by the Center from both the Claimant and the Respondent before the issuance of the decision forming the Arbitral Tribunal.

C. In the event of a counterclaim, each of the Respondent (as counterclaimant), the Claimant, and any joined Respondent shall pay the administrative fees corresponding to their respective requests.

D. If either the Respondent or the joined Respondent refuses to pay their share of the administrative fees, such fees shall be collected from the Claimant, and the Arbitral Tribunal shall determine, in its final award, which party shall ultimately bear the costs and expenses.

E. If the Intervening Claimant submits a Request for Arbitration, they alone shall bear the administrative fees for the arbitration proceedings initiated by them.

Article (17)

Payment of the Arbitrators' Fees Deposit and Expenses

A. The full amount of the deposit for arbitrators' fees and other estimated expenses shall be collected in accordance with the schedule of fees and arbitrators' remuneration approved by the Center, to be borne equally by the parties to the arbitration before the issuance of the decision constituting the Arbitral Tribunal, and shall be deposited in a special account in the name of the Center.

B. If the Respondent or the parties requested to be joined refuse to pay their respective share of the arbitrators' fees deposit, such fees shall be collected from the Claimant. The Arbitral Tribunal shall decide, in its final award, which of the parties shall ultimately bear the arbitrators' fees.

C. The deposit of the arbitrators' fees shall remain complete throughout all stages of the arbitral proceedings. In the event that part of it is consumed—whether due to payments made to an arbitrator who has been removed by a decision of the Board of Trustees or for any other reason—the parties shall be required to replenish the shortfall in accordance with the same procedures by which the initial deposit was paid.

D. If the outstanding balance of the arbitrators' fees deposit is not paid, the arbitral proceedings shall be suspended by a decision of the Arbitral Tribunal until the shortfall is settled, and the suspension period shall not be counted within the time limit for issuing the final arbitral award.

E. If the deposit is not replenished within the time period specified by the Center after notification, the Arbitral Tribunal or the Center may terminate the proceedings or consider the Request for

Arbitration as having not been filed, without prejudice to the Tribunal's right to include in its final award such decision as it deems appropriate regarding the allocation of costs.

Article (18)

Notification of the Request for Arbitration

A. Within (3) three days from the date of registration of the Request for Arbitration, the Center shall notify the Respondent or its legal representative, attaching to the notification all documents submitted with the request, whether in paper or electronic form.

B. The Center may entrust one of the specialised companies in judicial notifications with the task of carrying out the notification procedures, in which case the notification fees shall be collected from the Claimant.

Article (19)

Mechanism of Notification of the Request for Arbitration

A. Natural persons shall be notified by means of recorded calls, visual communication technologies, text messages to mobile phones, smart applications, or by e-mail.

B. Legal entities shall be notified through their legal representative at the principal place of management within the State, or at their regional office located within the State. If they have no office in the State, the notification shall be sent to the address stated in the arbitration agreement or in the contract subject of the dispute, or via their officially announced e-mail address.

C. Commercial vessels shall be notified through their master if the vessel is docked within the State. If the vessel has departed, notification shall be made to its shipping agent.

D. If notification cannot be effected by any of the means stipulated in this Article, notification shall be made by publication, after approval by the Secretary General of the Center.

Article (20)

Response to the Request for Arbitration

A. The response to the Request for Arbitration shall be submitted to the Center by the Respondent or its legal representative within (30) thirty days from the day following the date of its notification.

B. The response to the Request for Arbitration shall include the following information:

1. The full name, title, clear address, telephone number, and e-mail of the Respondent, and the full name, clear address, telephone number, and e-mail of its legal representative, together with copies of their identity cards, and for legal entities, a trade or professional licence or equivalent.
2. The full name, title, and clear address of the Claimant.
3. Comments on the nature of the arbitration agreement.
4. Comments on the nature and grounds of the dispute and the initial claims.
5. Comments on the number of arbitrators and the method of their appointment.
6. The name and contact details of the arbitrator nominated by the Respondent, if the arbitration agreement provides that the parties shall nominate the arbitrators.
7. Comments on the seat, venue, and language of the arbitration.
8. Comments on the applicable law.
9. The signature of the Respondent or its legal representative.

C. The Respondent may attach a statement of defence to the arbitration statement of claim or defer its submission to the Arbitral Tribunal.

Article (21)

Counterclaim for Arbitration

A. The Respondent may submit a counterclaim for arbitration against the Claimant if the Respondent has a claim arising from, or related to, the same contract or document from which the dispute originated, or if the Respondent seeks to set off claims.

B. The counterclaim for arbitration shall be submitted by the Respondent or its legal representative together with the response to the original Request for Arbitration. The Center may, for justified reasons, grant an additional period not exceeding (15) fifteen days.

C. The counterclaim for arbitration shall include the same particulars as required for the original Request for Arbitration, as provided in Article (12) of these Rules.

Article (22)

Response to the Counterclaim for Arbitration

A. The response to the counterclaim for arbitration shall be submitted within (15) fifteen days from the date of its notification.

B. The response to the counterclaim for arbitration shall include the same particulars as required for the response to the original Request for Arbitration, as provided in Article (20) of these Rules.

Article (23)

Joinder and Intervention

A. Either the Claimant or the Respondent may request the joinder of any person to the arbitration proceedings.

B. Any interested party may intervene in the arbitration proceedings, whether joining the Claimant or the Respondent, or requesting an award in their own favour.

C. For a joinder or intervention request to be accepted, the following conditions must be met:

1. The person intervening or sought to be joined must be a party to the arbitration agreement; otherwise, written consent of all arbitration parties is required.
2. The joinder or intervention must arise from or be related to the same legal relationship that gave rise to the dispute.
3. The request for joinder or intervention must be submitted before the expiry of the time limit for replying to the Request for Arbitration or to the Counterclaim, unless the Arbitral Tribunal decides otherwise.

D. The request for joinder or intervention shall include the same particulars required in the original Request for Arbitration as set out in Article (12) of these Rules.

Article (24)

Reply to Joinder or Intervention Request

A. The person sought to be joined shall submit a reply to the joinder request within thirty (30) days from the date of notification.

B. The Respondent to an intervention request shall submit a reply within fifteen (15) days from the date of notification.

C. The reply to a joinder or intervention request shall include the same particulars required in the reply to the original Request for Arbitration, as set out in Article (20) of these Rules.

Article (25)

Failure to Reply by the Respondent

A. Failure of the Respondent to appear or to reply to the Request for Arbitration within the prescribed period shall not prevent the Center from proceeding with the arbitration and constituting the Arbitral Tribunal, provided that the Center has jurisdiction over the dispute.

B. If the arbitration agreement provides that each party shall appoint an arbitrator, failure by the Respondent to reply shall be deemed a waiver of its right to appoint an arbitrator.

Article (26)

Consolidation of Arbitration Requests

A. Upon the request of any of the arbitration parties, the Center may consolidate two or more arbitration requests into a single arbitration if the following conditions are met:
   1. The parties to the arbitration requests sought to be consolidated are parties to the same arbitration agreement or to multiple arbitration agreements.
   2. The parties to the arbitration requests sought to be consolidated are identical.
   3. The arbitration requests sought to be consolidated arise out of or are related to the same legal relationship.

B. The consolidation request must be submitted in any of the arbitration cases before the file is referred to the Arbitral Tribunal constituted to hear the arbitration.

C. Notwithstanding paragraph (A) of this Article, the Center may, upon approval of the Board of Trustees, consolidate multiple arbitration requests between the same parties even if condition (3) is not satisfied.

Chapter (3)

Constitution of the Arbitral Tribunal

Article (27)

General Rules for the Selection of Arbitrators

A. There shall be no requirement that an arbitrator be of a specific gender or nationality.

B. Priority shall be given to selecting arbitrators from the Center's approved Panel of Arbitrators, according to their roster, and to those who have demonstrated the required expertise, impartiality, and independence.

C. No arbitrator may be appointed by the same party in more than three (3) arbitration cases within the last three (3) years.

D. No arbitrator may preside over more than three (3) Arbitral Tribunals constituted under the Center at the same time, unless prior approval of the Board of Trustees is obtained before appointment.

Article (28)

Disclosure of Third-Party Funding

A. Any party to the arbitration that enters into a third-party funding arrangement shall immediately disclose this to the Center, the other parties, and, after its constitution, to the Arbitral Tribunal, providing details of the funder's identity and whether the funder is also providing funding to any other party in the same dispute.

B. After the constitution of the Arbitral Tribunal, no party shall enter into a third-party funding arrangement that would or might create a conflict of interest with any member of the Tribunal without notifying all parties and referring the matter to the Board of Trustees to determine the extent of conflict and decide whether the Tribunal may continue.

C. If any party fails to comply with the disclosure obligation stipulated in this Article, the Arbitral Tribunal may, after allowing the parties to comment, take any appropriate measures, including reconsideration of the Tribunal's composition, adjustment of costs, or any other action necessary to preserve the integrity and impartiality of the proceedings.

Article (29)

General Rules on the Constitution of the Arbitral Tribunal

A. The Arbitral Tribunal shall be constituted by agreement of the parties as a sole arbitrator or panel of arbitrators; if they fail to agree on the number of arbitrators, the number shall be three (3).

B. If the arbitration agreement provides for more than one arbitrator, the number must be an odd number.

C. Notwithstanding paragraph (A) of this Article, and in the absence of agreement by the parties on the number of arbitrators, the Center may constitute the Tribunal as a sole arbitrator if the value of the arbitration claim does not exceed AED 500,000 (five hundred thousand dirhams) or in any other case as may be decided by the Board of Trustees, taking into account the nature of the dispute.

D. Arbitrators shall be selected from the Center's approved Panel of Arbitrators unless the parties agree to appoint an arbitrator from outside the Panel.

E. Where each party has appointed an arbitrator, the appointed arbitrators shall, after confirmation by the Center, select the Presiding Arbitrator from the Center's approved Panel of Arbitrators.

F. Any agreement granting one party the exclusive right to constitute the Arbitral Tribunal without the other party shall not be recognised, and in such a case, the provisions of this Chapter regarding the constitution of the Arbitral Tribunal shall apply.

Article (30)

General Conditions for the Selection of the Arbitral Tribunal

Subject to the conditions stipulated under the applicable laws of the State, any person selected as an arbitrator, whether by the parties or from the Center's approved Panel of Arbitrators, shall meet the following requirements:

1. Be a natural person, not a minor, not under guardianship, and not deprived of civil rights due to bankruptcy, unless reinstated, or due to a conviction for a felony or for a misdemeanour involving dishonesty or breach of honour or trust, even if reinstated.
2. Possess the necessary expertise or professional qualifications to adjudicate the dispute in question, according to its subject matter and nature.

3. Have no personal, professional, or direct interest or kinship with any arbitration party that may affect impartiality, integrity, or independence.
4. Provide a written declaration upon selection disclosing any matters that could raise doubts regarding impartiality or independence.

Article (31)

Procedure for Constituting a Sole Arbitrator Tribunal

A sole arbitrator tribunal shall be constituted according to the following procedures:

1. If the parties agree to a sole arbitrator and the arbitrator is named in the arbitration agreement, the tribunal shall be formed with the selected arbitrator, who shall be notified to receive the arbitration file.
2. If the parties agree to a sole arbitrator but the arbitrator is not named, the Center shall notify the parties to agree on the selection of the arbitrator within fifteen (15) days from the date of notification.
3. If the parties fail to agree on the arbitrator within the specified period, the Center shall appoint the arbitrator from its approved Panel of Arbitrators within five (5) days.
4. If the Respondent fails to appear or respond within the specified period and there is no agreement on the arbitrator, the Center shall appoint the arbitrator from the approved Panel of Arbitrators without involvement of the Claimant.

Article (32)

Procedure for Constituting a Tribunal of Three or More Arbitrators

A tribunal composed of three or more arbitrators shall be constituted as follows:

1. If the parties agree on the composition of three or more arbitrators and all arbitrators, including the presiding arbitrator and members, are named in the arbitration agreement, the selected tribunal shall be confirmed.

2. If the parties agree on the composition of three or more arbitrators and each party nominates one arbitrator in the agreement, the appointed arbitrators shall be notified and invited to select the presiding arbitrator.
3. If the parties agree on the composition of three or more arbitrators but do not name them in the agreement, the parties shall be notified and invited to select the arbitrators within fifteen (15) days from the date of notification.
4. If any party fails to select an arbitrator or both parties fail to select within the specified period, the Center shall appoint the arbitrator(s) from the approved Panel of Arbitrators within five (5) days.
5. Once the arbitrators are selected, they shall be notified and invited to choose the presiding arbitrator within fifteen (15) days from the date of notification.

Article (33)

Impartiality and Independence

A. Each arbitrator nominated for the arbitration shall submit a written declaration to the Center disclosing any matter affecting impartiality or independence within seven (7) days from the date of notification of nomination.
B. No arbitrator shall be appointed if they refuse or delay submission of the declaration. If an arbitrator was nominated by a party, that party shall be notified to nominate a replacement within fifteen (15) days; otherwise, the Center shall appoint the arbitrator.
C. The Center may reject the appointment of any arbitrator nominated by a party if it finds that the arbitrator lacks independence, impartiality, or the necessary expertise, or was previously challenged for the same reasons; the nominating party shall then nominate a replacement within fifteen (15) days, otherwise the Center shall appoint the replacement.
D. During the arbitration proceedings, an arbitrator shall promptly notify the Center, the presiding arbitrator, and the parties of any matter that could raise doubts about impartiality or independence. The Center or the Arbitral Tribunal shall determine the adequacy of such disclosure and take necessary measures in accordance with the applicable arbitration law or these Rules.

Article (34)

Decision on Constituting the Arbitral Tribunal

A. The Arbitral Tribunal shall be constituted in accordance with the procedures set out in these Rules by a decision issued by the Secretary General.

B. The decision shall include the arbitrators' fees and an estimated amount for any other necessary expenses.

C. The parties and the Arbitral Tribunal shall be notified of the decision within three (3) days from the date of full payment of the arbitrators' fee deposit.

D. Parties may challenge the constitution of the Tribunal only through a challenge request against an arbitrator.

Article (35)

Challenge and Disqualification of Arbitrators

A. Parties may submit a challenge request if circumstances raise justifiable doubts about an arbitrator's impartiality or independence, or if the arbitrator does not meet the conditions agreed upon by the parties or provided by law or these Rules.

B. A challenge against an arbitrator appointed or jointly appointed by a party is accepted only for a serious reason regarding impartiality or independence discovered after appointment.

C. A challenge request is not accepted if the same party has previously challenged the same arbitrator for the same reason in the same arbitration.

Article (36)

Procedures for Challenging and Disqualifying Arbitrators

A. The challenge request shall be submitted to the Center within fifteen (15) days from receiving notification of the arbitrator's appointment, or within fifteen (15) days from knowledge of facts justifying the challenge, including supporting evidence.

B. The Center shall notify the challenged arbitrator and send a copy to the other members of the tribunal and the parties; the challenged arbitrator shall respond within seven (7) days.

C. An arbitrator may voluntarily withdraw, or the parties may agree to remove and replace the arbitrator; such withdrawal does not constitute acceptance of the challenge grounds.

D. If the challenged arbitrator does not withdraw or the parties do not agree to the challenge within fifteen (15) days from notification, the request shall be referred to the Board of Trustees, which shall decide within ten (10) days.

E. The Board of Trustees' decision on the challenge is final and not subject to appeal.

Article (37)

Effects of a Challenge Request Against an Arbitrator

A. Submission of a challenge request shall not suspend arbitration proceedings; the Tribunal, including the challenged arbitrator, may continue proceedings, and issuance of the award may be deferred until the Board of Trustees' decision on the challenge request.

B. If the Board of Trustees upholds the challenge, it may determine the appropriate allocation of fees and expenses or recover any fees or expenses already paid to the challenged arbitrator.

Article (38)

Termination of Arbitrator's Mandate

A. The arbitrator's mandate ends in the following cases:

1. Death or loss of legal capacity.
2. Loss of any appointment condition.
3. Withdrawal or disqualification.
4. Failure to commence arbitration within thirty (30) days from notification.
5. Unjustified suspension of duties for thirty (30) days or more, causing delay.
6. Inability to perform duties, or suspension causing unjustified delay.

B. Death or incapacity of the appointing party does not terminate the arbitrator's mandate.

C. Upon request of any party, the Board of Trustees may terminate the arbitrator's mandate and determine appropriate fees and expenses or recover amounts previously paid to him.

Article (39)

Appointment of a Replacement Arbitrator

If the arbitrator's mandate ends for any reason under Article (38), a replacement arbitrator shall be appointed following the procedures applied to the original appointment.

Article (40)

Effects of Termination of an Arbitrator's Mandate

A. All deadlines and time limits, whether stipulated under the applicable arbitration law or these Rules, shall be suspended and shall not resume until the Arbitral Tribunal is fully constituted.

B. If the terminated arbitrator was the presiding arbitrator, the two remaining arbitrators shall select a replacement presiding arbitrator for the Tribunal.

C. If the terminated arbitrator was a member of the Tribunal, the replacement arbitrator together with the remaining arbitrator shall agree either to retain the current presiding arbitrator or appoint a new presiding arbitrator. In case of disagreement, the Board of Trustees shall decide as it deems appropriate.

D. After appointing a replacement arbitrator, the parties may agree to retain any prior proceedings and define their scope; otherwise, the reconstituted Tribunal shall determine whether any previous proceedings are valid and their scope.

E. Any decision issued by the prior Tribunal shall not affect the right of any party to resubmit the same claims before the reconstituted Tribunal.

Article (41)

Oath of Arbitrators

A. No arbitrator shall commence arbitration proceedings without taking the oath. For arbitrators registered in the Center's Panel, the oath is deemed taken upon registration.

B. Arbitrators appointed from outside the Panel shall take the oath before the Board of Trustees or the Secretary General prior to commencing arbitration proceedings, using the following wording: "I swear by Almighty God that I shall perform the arbitration tasks entrusted to me with justice, honesty, integrity, truthfulness, diligence, and impartiality; that I shall adhere to applicable laws and regulations, and principles of fairness and equity; that I shall exert my utmost effort in performing my duties while maintaining the confidentiality of all information and data related to the parties and the arbitration; and God is my witness to what I say."

Chapter (4)

Management of Arbitration Proceedings

Article (42)

Referral of the Arbitration File

The Center shall, within three (3) days of full payment of the arbitrators' fee deposit, refer the arbitration file in its current state to the Arbitral Tribunal.

Article (43)

Tribunal's Jurisdiction over Its Own Competence

A. The Respondent must raise any objection to the Tribunal's jurisdiction when submitting its defence, otherwise the right to raise such objection is deemed waived.
B. The Tribunal shall issue a preliminary decision on any objection to its jurisdiction, including objections based on the absence, invalidity, or limited scope of the arbitration agreement.
C. If the Tribunal decides in a preliminary ruling that it has jurisdiction, any party may, within fifteen (15) days from notification of the ruling, request the competent court to rule on the matter.
D. Arbitration proceedings shall be suspended pending the competent court's decision regarding the jurisdictional challenge.

Article (44)

Preliminary Meetings

A. The Tribunal may hold preliminary meetings with the parties or their representatives, either in person or via any visual communication technology, and may request written proposals prior to the meeting date.
B. The Tribunal shall hold a preliminary meeting with the parties within fifteen (15) days from receipt of the arbitration file, during which the following shall be addressed:
    1. Verification of the identity of the parties and their representatives.
    2. Determination of the need to submit additional statements, memoranda, or documents not previously submitted to the Center.

3. Identification of required provisional measures and determination of those that the Tribunal can decide upon.
4. Establishment of the arbitration timetable, including deadlines for submission of memoranda, hearing dates, and the expected date for issuance of the award.

C. The Tribunal shall prepare the arbitration timetable during the preliminary meeting or within seven (7) days thereafter and notify the timetable and any amendments to the Center and the parties.

D. The parties shall sign the timetable within three (3) days of receipt and return it to the Tribunal. If a party refuses to sign without providing a written objection, it does not affect the validity or enforceability of the timetable, and the Tribunal shall proceed with the arbitration according to the set schedule.

E. The Tribunal may hold additional preliminary meetings for consultation, adoption of further provisional measures, or modification of the timetable to ensure efficient case management.

F. If a party fails to submit its response or attend the preliminary meeting after proper notification without a valid excuse, the Tribunal may proceed with the arbitration.

Article (45)

Completion of Submissions, Amendments, and Withdrawal of Claims

A. Each party shall submit its statements and memoranda, unless already submitted during the preparation of the arbitration file by the Center, within the deadlines set in the arbitration timetable prepared by the Tribunal.

B. No party may submit new claims in the original arbitration or counterclaim without the Tribunal's approval.

C. Before approving new claims, the Tribunal shall consider the nature of the claims, the stage of proceedings, potential delays, harm to the opposing party, and other relevant circumstances.

D. If new claims require additional fees, the Tribunal shall defer acceptance until the applicant party pays the required fees to the Center.

E. Any party may, at any time before the final award, withdraw all or part of its claims in the original arbitration or counterclaim, provided no other party objects. If an objection is raised, the Tribunal

shall examine the submissions and issue a decision regarding the withdrawal, including any cost allocation.

Article (46)

Arbitration Terms of Reference

A. The Arbitral Tribunal may, whenever deemed necessary, prepare the Terms of Reference to be signed by the Tribunal and the parties, which shall include the following:
   1. Names of the parties, their capacities, and the names of their representatives.
   2. Specification of the elements of the dispute, indicating agreed and disputed facts.
   3. The timetable for arbitration proceedings and deadlines for submission of memoranda.
   4. Agreed methods of evidence in the arbitration.
   5. Applicable law governing the dispute.
   6. Rules applicable to the arbitration proceedings.
   7. The seat of arbitration.
   8. The place of hearings.
   9. The language of arbitration.

B. The Terms of Reference shall be valid upon acceptance by the parties, even if none of them has signed it.

C. No party may submit claims outside the scope of the Terms of Reference after it is signed, unless authorised by the Tribunal, which shall consider the nature of such claims, the stage of proceedings, and other relevant circumstances.

D. In expedited arbitration proceedings, the Tribunal may decide not to prepare Terms of Reference.

Article (47)

Interim Measures

A. Unless otherwise agreed by the parties, the Tribunal may, upon request by any party or on its own initiative, order any provisional, protective, or urgent measures deemed necessary due to the nature of the dispute, in the form of an interim arbitral award.

B. Such provisional, precautionary, or urgent measures must not be deferrable until the final arbitration award, and must not affect the substance of the dispute between the parties. Specifically, they should be intended to achieve any of the following objectives:
    1. Urgent inspection to verify the situation.
    2. Hearing a witness whose testimony may be lost due to travel, illness that could result in death, or for any other reason.
    3. Preservation of evidence crucial to resolving the dispute.
    4. Protection of goods forming part of the dispute, including deposit with a custodian.
    5. Sale of perishable goods at public auction or other suitable means determined by the Tribunal, with proceeds deposited in the Center's bank account.
    6. Preservation of assets and funds enabling enforcement of a later award.
    7. Maintaining the status quo or restoring it until resolution of the dispute.
    8. Preventing imminent or actual harm affecting the arbitration, or ordering refraining from actions that could cause such harm.
C. Any party benefiting from an interim measure may, with written permission from the Tribunal, apply to the competent court for enforcement if the Tribunal is unable to execute it.
D. The requesting party shall bear any costs or damages caused by the interim measure if the Tribunal later decides that the request was unjustified and that the measure should not have been taken. The Tribunal may order payment of such costs and damages at any stage of the proceedings.

Article (48)

Powers of the Tribunal During Considering the Request of the Interim Measures

The Tribunal, when considering an interim measures request, may:

1. Issue an interim award ordering the adoption of provisional measures or refusing them, provided that the interim award is reasoned.
2. Require the party requesting the provisional measures to provide sufficient security to cover the costs of implementing such measures before the issuance of the order to adopt them.

3. Request from the party in whose favour a provisional measure has been ordered, at any stage of the arbitration proceedings, to promptly disclose any material change in the circumstances on the basis of which the provisional measure was issued.
4. Modify, suspend, or revoke any interim measure ordered either at the request of any party or on the Tribunal's own initiative, notifying the parties of such decision.

Article (49)

Emergency Arbitrator for Interim Measures

A. The Center may appoint an Emergency Arbitrator from the approved panel to consider a request for interim measures.
B. Upon appointment, the Emergency Arbitrator shall exercise the powers of the Tribunal with respect to interim measures.
C. The Emergency Arbitrator shall not be a member of the Tribunal constituted to hear the same dispute.
D. The mandate of the Emergency Arbitrator terminates, and their authority ceases, upon constitution of the Tribunal.

Article (50)

Conditions for Appointment of an Emergency Arbitrator

A. The appointment of an Emergency Arbitrator requires that:
    1. The request for interim measures is made during the Center's procedures on the arbitration request and before the Tribunal is constituted.
    2. The interim measure cannot be deferred until the Tribunal is formed.
    3. The interim measure shall not affect the substance of the dispute between the Arbitration Parties.
    4. Fees for the request and the Emergency Arbitrator's fees are paid as determined by the Secretary General.
B. Requests for interim measures shall be rejected if:
    1. The parties have agreed in writing not to appoint an Emergency Arbitrator.

2. The parties have agreed in writing to a pre-arbitration procedure providing for interim measures.

C. The Emergency Arbitrator must meet the general qualifications for appointment of arbitrators.

Article (51)

Procedures for Appointment of Emergency Arbitrator

A. A request for provisional, precautionary, or urgent measures shall be submitted to the Center by any of the arbitration parties. The request must include the reasons demonstrating the entitlement of its submitter to the provisional measure, the nature of the provisional measure sought, and must be accompanied by supporting documents. The Center shall notify the other arbitration parties of the request for provisional or urgent measure.

B. The Center may appoint an Emergency Arbitrator without notifying the other arbitration parties if the party requesting the provisional or urgent measure proves that such notification would cause harm affecting the effectiveness of the provisional or urgent measure request.

C. In the case of appointing an Emergency Arbitrator without notifying the other arbitration parties, the Emergency Arbitrator shall, within a maximum period of two (2) working days from the date the file is referred to them, establish a timetable for the procedures to decide on the request for the provisional, precautionary, or urgent measure, including granting an opportunity to be heard to all arbitration parties, whether in written memoranda, in person, or through any means of visual communication technology.

Article (52)

Issuance of Provisional Measures and Their Effect

A. The Emergency Arbitrator must issue an interim award on the request for provisional measures within fifteen (15) days from the date of receipt of the request file.

B. The Emergency Arbitrator may provisionally allocate the costs resulting from taking the provisional measures in the interim award, without prejudice to the authority of the Arbitral Tribunal to make the final decision regarding the allocation of such costs upon issuance of the final award.

C. After its constitution, the Arbitral Tribunal may, upon the request of any arbitration party or on its own initiative, amend, suspend, or revoke a provisional measure ordered by the Emergency Arbitrator, provided that the arbitration parties are notified of this decision.

Chapter (5)

Conduct of Arbitration Proceedings

Article (53)

Place of Arbitration Hearings

A. The Arbitral Tribunal may, after agreement with the arbitration parties and as it deems appropriate, hold arbitration hearings, including the hearing session, at any place it considers suitable, either in person or through any means of visual communication technology. The Tribunal may also deliberate and issue its award at any place it chooses, without this affecting the arbitration seat.

B. Upon a request from the Arbitral Tribunal, the Center shall provide a venue for holding arbitration hearings or the means of visual communication technology for such hearings, in accordance with the technical standards, conditions, and controls determined by the Center.

C. In the event that arbitration hearings are conducted through visual communication technology, the seat of the Center shall be deemed the place of the arbitration hearings.

Article (54)

Commencement of Arbitration Proceedings

A. Arbitration proceedings commence on the day scheduled for the first arbitration session as specified in the timetable for arbitration proceedings approved by the Arbitral Tribunal and the arbitration parties.

B. The Arbitral Tribunal shall determine the place and time of the first session in coordination with the arbitration parties and notify them at least five (5) days prior to the session date. If any party fails to attend despite proper notification, without a valid excuse accepted by the tribunal, the tribunal may proceed in the absence of such party.

C. The Arbitral Tribunal has the authority to manage the arbitration sessions, and all arbitration parties have the right to attend. No person lacking capacity or relevance to the arbitration shall attend without the consent of the tribunal and the parties.

D. The Arbitral Tribunal and the arbitration parties shall exert their best efforts to facilitate the arbitration proceedings efficiently and swiftly and take appropriate measures to ensure effective management of the arbitration, after consulting with the arbitration parties, provided that such measures do not conflict with any agreement between them and are at reasonable cost, considering the value, difficulty, and complexity of the dispute.

Article (55)

Maintaining Professional and Commercial Confidentiality of the Parties

A. The Center may, upon request of any arbitration party, have the Arbitral Tribunal sign a confidentiality undertaking regarding any professional or commercial secrets related to the arbitration parties before commencing their duties.

B. The Arbitral Tribunal may, upon request of any arbitration party, issue orders regarding the confidentiality of any other matters related to the arbitration, and may take measures to protect professional and commercial secrets related to the parties' business and confidential information submitted in the arbitration.

Article (56)

Expedited Arbitration Proceedings

A. The Center may, based on the agreement of the arbitration parties, conduct the arbitration through expedited procedures if the total claim in the arbitration and counterclaim does not exceed AED 500,000, excluding interest and arbitration costs.

B. The expedited procedures shall be followed as follows:

1. Submission of a request for expedited arbitration by any party to the Center prior to the formation of the Arbitral Tribunal.
2. The other party must submit a response to the request within seven (7) days from the date of notification.
3. The request for expedited arbitration is deemed accepted if agreed upon by the parties or if the other party raises no objection in their response.

4. The Center shall appoint a sole arbitrator within five (5) days from the date of the parties' agreement or submission of the response, in accordance with the procedures for appointing a sole arbitrator under these rules.

C. The Arbitral Tribunal shall, after consulting with the parties and considering the time available for presenting their claims, determine the procedures to be applied in expedited arbitration, including the scope of evidence to be presented.

D. The Arbitral Tribunal may decide the arbitration based on the submissions and documents provided by the parties without holding hearings.

E. The Arbitral Tribunal shall issue its final award in the expedited arbitration within three (3) months from the date the file is referred to it, unless the tribunal extends this period for no more than one month for exceptional reasons.

F. If the Arbitral Tribunal is unable to issue the final award within the above-mentioned period, the matter shall be referred to the Board of Trustees to consider extending the award issuance period for a suitable duration, taking into account the circumstances of the arbitration, or to take other appropriate measures.

Article (57)

Evidence Procedures

A. The rules and evidence for the arbitration shall follow those stipulated in the applicable law, provided that such rules do not conflict with the public order of the state.

B. If the applicable law lacks rules of evidence, or if the applicable law contains rules contrary to public order, the Arbitral Tribunal shall have the discretion to determine the rules of evidence to be followed.

C. The Arbitral Tribunal shall evaluate the weight of any evidence submitted by the parties and determine the admissibility or relevance of evidence regarding facts or expert opinions. The tribunal may also determine the time, method, and manner for exchanging such evidence between the parties and its submission to the tribunal.

Article (58)

Witness Hearings

A. A party wishing to present witnesses shall provide the Arbitral Tribunal and other parties with the names, addresses, subject of testimony, facts to be proved, and the relevance of these facts to the arbitration within the deadline set by the tribunal.

B. The Arbitral Tribunal shall have the discretion to accept or reject the hearing of any witness to avoid duplication or irrelevance.

C. The Arbitral Tribunal may, on its own or upon request of any party, require the hearing of any witness. Witnesses may attend in person or virtually through visual communication technology, provided that the tribunal can verify the identity of the witnesses.

D. The tribunal may require witnesses to take an oath if mandated by the applicable law. Each witness shall give testimony orally and privately, without other witnesses present. Each party may examine witnesses under the supervision of the tribunal, which may also pose questions to the witnesses.

E. Each party requesting witness testimony shall make all practical arrangements and bear all associated costs.

Article (59)

Appointment of Experts

A. The Arbitral Tribunal may, upon request of any party or on its own initiative if justified, and before announcing the close of evidence submission, appoint one or more independent experts to provide reports or opinions on technical matters determined by the tribunal as necessary for resolving the arbitration.

B. The tribunal may, instead of appointing an expert, rely on an expert report from another arbitration or judicial proceeding, without prejudice to the right of the parties to comment on the report and examine any evidence relied upon by the expert.

C. Priority in appointing experts shall be given to the list of experts accredited by the Center.

Article (60)

Procedures for Appointment of Experts

A. When appointing an expert, the tribunal shall consider:

1. Agreement of the parties on the expert's name, if any.
2. Suitability of the expert's qualifications and experience with the subject of the dispute.
3. Precise definition of the expert's mission and authority.
4. Deadline for submission of the expert report.
5. Providing the expert with any documents or information relevant to the arbitration for examination, questioning, or review, and requiring the party holding such documents to provide them.
6. Determining the expert's fees, the responsible party, and payment of the expert's fee deposit prior to appointment.
7. The expert shall provide written disclosure of any relationships with the parties, funders, or any interest in the arbitration to ensure impartiality and independence.
8. The expert shall sign a confidentiality undertaking.

B. Any party may submit a written objection to the appointment of the expert, specifying reasons. If accepted, another expert shall be appointed.

C. The expert shall take an oath to perform their duties faithfully and diligently before the tribunal prior to commencing their work.

Article (61)

Expert Report to the Arbitral Tribunal

A. Upon submission of the expert report to the tribunal, the tribunal shall send a copy to the parties and allow them to comment and examine any evidence relied upon by the expert.

B. The tribunal shall provide parties the opportunity to discuss the report with the expert during a hearing.

C. Parties may submit advisory reports from experts they appoint and may have these experts testify on matters in the advisory report or assist in questioning the tribunal-appointed expert.

D. The tribunal shall determine the weight to be given to any expert report.

Article (62)

Decisive Oath and Complementary Oath

A. The decisive oath is one directed by a party to its opponent at any stage to resolve the dispute as a whole or a specific fact, provided the fact concerns the person to whom the oath is directed. The party receiving the decisive oath may return it to the requesting party.

B. The complementary oath is one directed by the tribunal on its own initiative to a party to complete evidence.

C. Rules on the decisive and complementary oaths shall follow the applicable law agreed upon by the parties; if no law is agreed, the rules of evidence in the law of the arbitration seat shall apply.

Article (63)

Conclusion of Arbitration Proceedings

A. The tribunal shall declare the close of proceedings when satisfied that the parties have had sufficient opportunity to submit their statements and evidence, and notify the Center and parties of the expected date for issuance of the final award. No further submissions regarding matters in the award shall be accepted.

B. The tribunal may, on its own or upon request of a party, reopen the proceedings at any time before issuance of the final award, if necessary, provided the decision is reasoned.

Chapter (6)

Issuance of the Arbitral Award

Article (64)

Deliberations of the Arbitral Tribunal

A. The deliberations of the Arbitral Tribunal and any other internal correspondence among its members shall remain permanently confidential, and no person other than the members of the Tribunal may participate therein.

B. In cases where the Arbitral Tribunal is composed of more than one arbitrator, the final arbitral award must be issued unanimously or by majority vote. If a majority is not achieved, the final

arbitral award shall be issued by the Presiding Arbitrator, provided that dissenting opinions are attached and considered an integral part of the award.

C. The final arbitral award shall be deemed issued at the seat of arbitration and on the date stated therein.

D. The Center may publish the final arbitral award with the consent of the parties to the arbitration.

Article (65)

Settlement and Other Grounds for Termination of Arbitration

A. If the parties to the arbitration agree to settle the dispute before the issuance of the final arbitral award, the Arbitral Tribunal shall issue an order terminating the arbitration.

B. The Arbitral Tribunal may, upon the request of all parties to the arbitration, record the terms of the settlement in the form of award on agreed terms, provided that it states that it is an arbitral award issued by agreement of the parties.

C. If, prior to issuing the final arbitral award, and after consultation with the parties to the arbitration, the Arbitral Tribunal determines that continuation of the arbitration is futile or impossible for any other reason, it shall issue an order terminating the arbitration proceedings. In such a case, the Tribunal may determine and apportion the costs of arbitration between the parties.

Article (66)

Time Limit for Issuing the Final Arbitral Award

A. The Arbitral Tribunal shall issue the final award within the period agreed upon by the parties to the arbitration. In the absence of such agreement or a method for determining that period, the award must be issued within six (6) months from the date of the first hearing of the arbitration proceedings. The Tribunal may extend this period for an additional six (6) months unless the parties to the arbitration agree on a longer period.

B. If the arbitral award is not issued within the period mentioned in paragraph (A) of this Article, the Arbitral Tribunal or any of the parties to the arbitration may submit a request to the Center to issue a decision setting an additional time period for rendering the award or terminating the proceedings. The Center may extend the time period or refer the matter to the Board of Trustees to decide on terminating the arbitration proceedings as it deems appropriate. The decision of the

Board shall be final. In such case, either party may file its claim before the court having original jurisdiction over the dispute.

Article (67)

Contents of the Final Arbitral Award

All arbitral awards shall be in writing, and the final arbitral award must include the following particulars:

1. The full names, nationalities, and addresses of the members of the Arbitral Tribunal.
2. The full name, nationality, and address of the Claimant, and the name of its representative.
3. The full names, nationalities, and addresses of the Respondents and the name of each of their representatives.
4. The full text of the arbitration agreement.
5. The Terms of Reference, if any.
6. The date, seat, and place of issuance of the arbitral award.
7. The language of arbitration and the rules of law applicable to the subject matter of the arbitration.
8. A summary of the facts of the arbitral proceedings, and a summary of the claims, defences, and counterclaims of the parties.
9. The evidence submitted by the parties.
10. A summary of the arbitration proceedings, including any relevant interim and conservatory measures and orders issued during the proceedings.
11. The expert's findings in the report, if any.
12. The reasons relied upon by the Arbitral Tribunal in rendering its decision.
13. The text of the final arbitral award.
14. The signatures of the Arbitral Tribunal.

Article (68)

Mechanism for Issuing the Final Arbitral Award

A. The Arbitral Tribunal shall issue the final arbitral award unanimously or by majority vote. Any dissenting member shall record his opinion in the final arbitral award or in a separate arbitral decision.

B. If the arbitrators' opinions are so divided that no majority can be formed, the Presiding Arbitrator alone shall issue the final award, unless the parties have agreed otherwise. In this case, dissenting opinions shall be attached to the final arbitral award and considered an integral part thereof.

Article (69)

Mechanism for Signing the Final Arbitral Award

A. The Arbitral Tribunal as a whole must sign the final arbitral award. If any member refuses or fails to sign, the reason for non-signature must be stated.
B. The Arbitral Tribunal shall sign every page of the final arbitral award. It may suffice to initial the pages, provided that the dispositive portion of the award bears full signatures. A sufficient number of original copies shall be deposited with the Center to enable delivery of one copy to each of the parties and to retain one copy at the Center.
C. The Arbitral Tribunal may sign the final arbitral award electronically by using an approved electronic signature program or service that allows digital verification of the signatory's identity.

Article (70)

Center's Authority to Review the Final Arbitral Award

In all cases, before the Arbitral Tribunal signs the final award, it must submit the final draft to the Center for review to ensure that the Tribunal has complied with the formal requirements stipulated under these Rules for issuing the final arbitral award.

Article (71)

Final Arbitration Costs

A. Arbitration costs include the registration fee of the arbitration request, the administrative fees of the arbitration case, the fees and expenses of the Arbitral Tribunal and experts, the legal representatives' fees and expenses, including translation costs, and any other costs determined and assessed by the Arbitral Tribunal at any time during the proceedings.
B. The Arbitral Tribunal may issue decisions regarding arbitration costs and may issue a separate arbitral award on such costs.

C. The final arbitral award shall determine the arbitration costs and their final allocation among the parties.

Article (72)

Additional or Supplementary Arbitral Award

A. Any party to the arbitration may, within thirty (30) days from the date of receiving the final arbitral award, submit to the Arbitral Tribunal a request for an additional award regarding claims or counterclaims presented in the arbitration but not addressed in the final award, while sending a copy of the request to the Center and the other parties.

B. The other parties to the arbitration shall have the right to respond to the request for an additional or supplementary award within fifteen (15) days from the date of receiving the request.

C. The Arbitral Tribunal may grant the parties an opportunity to be heard.

D. If the Arbitral Tribunal deems the request justified, it shall issue an additional or supplementary award within sixty (60) days from receipt of the request, and such award shall form an integral part of the original final arbitral award.

E. The Arbitral Tribunal shall not charge any additional fees or expenses for issuing an additional or supplementary award.

Article (73)

Interpretation of the Final Arbitral Award

A. Any party to the arbitration may, within thirty (30) days from the date of receiving the final arbitral award, submit to the Arbitral Tribunal a request for interpretation of any ambiguity or obscurity in the dispositive portion of the final award.

B. The interpretation shall be made by the Presiding Arbitrator and shall be deemed complementary to the original final arbitral award.

C. The Arbitral Tribunal shall not charge any additional fees or expenses for issuing an interpretative award.

Article (74)

Correction of the Final Arbitral Award

A. The Arbitral Tribunal may, on its own initiative or upon the request of any party to the arbitration, or upon a request from the Center, correct any clerical, typographical, or computational errors or any other similar errors in the final arbitral award. The same procedures as those for a request for an additional or supplementary award shall apply.

B. The correction shall be made on the original final arbitral award and signed by the Presiding Arbitrator.

C. The Arbitral Tribunal shall not charge any additional fees or expenses for correcting the final arbitral award.

Chapter (7)

Final Provisions

Article (75)

Termination of Arbitration

A. The arbitration shall terminate upon the issuance of the final arbitral award by the Arbitral Tribunal.

B. The Arbitral Tribunal shall issue an order terminating the arbitration prior to the issuance of the final arbitral award in any of the following cases:

1. If the parties to the arbitration agree to terminate the arbitration proceedings in accordance with these Rules.
2. If the Claimant abandons the arbitration, unless the Tribunal, upon the Respondent's request, determines that the Respondent has a legitimate interest in continuing the proceedings until the dispute is resolved.
3. If the Arbitral Tribunal, for any other reason, determines that continuation of the arbitration is futile or impossible in the circumstances provided under Article (65) of these Rules.

C. The arbitration proceedings shall terminate upon a decision of the Board of Trustees in the case provided for under Article (66) of these Rules.

Article (76)

Waiver

If any party to the arbitration fails to comply with the provisions or requirements set forth in these Rules, or fails to adhere to any directions issued by the Arbitral Tribunal due to the other party's actions, that party must submit its objection within seven (7) days from the date it becomes aware, or is deemed to have become aware, of the non-compliant action. Otherwise, it shall be deemed to have permanently waived its right to object, and no subsequent objection shall be permitted.

Article (77)

Exclusion of Liability

A. The Center, the Board of Trustees, any of the Center's staff, or any member of the Arbitral Tribunal shall not bear any liability for any act, omission, or conduct toward any person or party in connection with any arbitration administered under these Rules.

B. No party may call upon any member of the Arbitral Tribunal, the Board of Trustees, or any of the Center's staff to act as a witness in any legal proceedings relating to an arbitration administered by the Center.

Article (78)

Confidentiality

A. Subject to the provisions of the law at the seat of arbitration, the Arbitral Tribunal and the parties to the arbitration must preserve the confidentiality of the arbitration proceedings, including all documents, records, written and oral submissions, awards, decisions, and orders issued therein, unless the parties have otherwise agreed in writing.

B. Disclosure shall not constitute a breach of confidentiality, as specified in paragraph (A) of this Article, if it is required by a legal obligation and only to the extent necessary to comply with that obligation, or for the purpose of protecting or pursuing a legal right, or to challenge or enforce an arbitral award pursuant to legal proceedings initiated and pursued in good faith before a court of the State or another judicial authority.

Article (79)

Retention of Documents

The Center shall retain all applications, documents, and records related to an arbitration administered by it for a period of five (5) years from the date of deposit of the final arbitral award, after which it may destroy them confidentially without notifying any of the parties.

Article (80)

Interpretation of the Rules and Procedures

In the event of any dispute regarding the interpretation of any provision of these Rules, the interpretation shall be made by the Board of Trustees within seven (7) days from the date of submission of the request, and such interpretation shall be binding upon the parties to the arbitration.

قرار رقم (3) لسنة 2026
بشأن
اعتماد لائحة قيد المُحكمين والخُبراء لدى مركز عجمان للتحكيم

Decision No. (3) of 2026 Concerning the Approval of the Regulation Governing the Registration of Arbitrators and Experts at the Ajman Arbitration Centre

قرار رقم (3) لسنة 2026
بشأن
اعتماد لائحة قيد المُحكمين والخُبراء لدى مركز عجمان للتحكيم

رئيس مجلس إدارة غرفة عجمان

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون اتحادي رقم (6) لسنة 2018 بشأن التحكيم،
وعلى القانون رقم (2) لسنة 2024 بشأن غرفة عجمان،
وعلى المرسوم الأميري رقم (4) لسنة 2024 في شأن مركز عجمان للتحكيم.،
وبناءً على إقرار مجلس أمناء مركز عجمان للتحكيم في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2025/02/06،
وبناءً على موافقة مجلس إدارة غرفة عجمان في اجتماعه المنعقد بتاريخ //2025،
ولغايات تنظيم العمل لدى مركز عجمان للتحكيم في شأن قيد المحكمين والخبراء،

أصدرنا القرار الآتي:

المادة (1)

اعتماد اللائحة

تُعتمد بموجب هذا القرار لائحة قيد المحكمين والخبراء لدى مركز عجمان للتحكيم المُلحقة بما تضمنته من قواعد وإجراءات.

المادة (2)

السريان والنشر

يُعمل بهذا القرار اعتباراً من 1 فبراير 2026 م ، ويُنشر في الجريدة الرسمية لإمارة عجمان.

عبد الله بن محمد المويجعي

رئيس مجلس إدارة غرفة عجمان

صدر عنا:

يوم الأربعاء الموافق 02 من شهر شعبان 1447 هجرية
الموافق 21 من شهر يناير 2026م

لائحة قيد المحكمين والخبراء لدى مركز عجمان للتحكيم

المادة (1)

التعريفات

يكون للكلمات والعبارات التالية أينما وردت في هذه اللائحة المعاني المُبيّنة قرين كُلٍ منها، ما لم يقضِ سياق النص بغير ذلك:

الدولة	:	الإمارات العربية المتحدة.
الإمارة	:	إمارة عجمان.
المركز	:	مركز عجمان للتحكيم.
مجلس الأمناء	:	مجلس أمناء المركز.
الأمين العام	:	أمين عام المركز.
المحكم	:	الشخص الطبيعي المُقيد في سجل المحكمين لدى المركز.
الخبير	:	الشخص الطبيعي أو الاعتباري المُقيدين في سجل الخبراء لدى المركز. ويشمل ذلك بيوت الخبرة المحلية والدولية.
السجل	:	الوثيقة التي تُنشأ في المركز لقيد المحكمين والخبراء لدى المركز.
سجل المُحكمين	:	الوثيقة التي تُنشأ في المركز لقيد المحكمين لدى المركز.
سجل الخُبراء	:	الوثيقة التي تُنشأ في المركز لقيد الخبراء وبيوت الخبرة لدى المركز.
المواطن	:	الشخص الذي يحمل جنسية الدولة.

المادة (2)

نطاق التطبيق

تُطبق أحكام هذه اللائحة على المحكمين والخبراء الذي يتقدمون بطلب لقيدهم في السجل لدى المركز.

المادة (3)

سجلات المركز

أ. يُنشأ لدى المركز السجلين الآتيين:
1. سجل المحكمين لقيد المحكمين في التخصصات التي يُحددها المركز.
2. سجل الخبراء لقيد الخبراء وبيوت الخبرة في التخصصات المرخصين بها.

ب. يُحدد الأمين العام شكل السجل وتصنيفاته والبيانات الواجب توافرها فيه.

ج. على كل مُقيد في السجل إخطار المركز عن أي تغيير يطرأ في البيانات والمعلومات المتعلقة به والتي يترتب عليها التعديل في السجل وذلك خلال (30) يوماً من حدوث التغيير.

المادة (4)

المُساواة وعدم التمييز

أ. يُحظر التمييز بين المُتقدمين للقيد في السجل لدى المركز على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو الدين، أو الأصل الوطني، أو الأصل الاجتماعي، أو بسبب الإعاقة، الذي يكون من شأنه إضعاف تكافؤ الفرص أو المساس بالمساواة في القيد بالسجل.

ب. لا تُعد القواعد والإجراءات التي يكون من شأنها تعزيز مشاركة المُواطّنين، تمييزاً.

المادة (5)

شروط القيد في سجل المُحكمين

أ. يُشترط لقيد الشخص في سجل المُحكمين، الشروط الآتية:
1. أن يكون كامل الأهلية.

2. أن يكون حسن السيرة والسلوك، على أن يُقدم شهادة بذلك من الجهات المختصة بالدولة.
3. ألا يقل سِنهُ عن (27) عاماً.
4. أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية مُصادق عليها ومُعادلة من الجهات المُختصة في الدولة وفقاً للتشريعات السارية.
5. أن يكون لديه خبرة عملية في مجال تخصصه لمُدة لا تقل عن (5) سنوات للمواطنين، وعن (10) سنوات لغير المواطنين. ويجوز لمجلس الأمناء زيادة هذه المُدة وفقاً لكل نوع من أنواع التحكيم.
6. أن يكون مُلماً بتشريعات الدولة، وبالإجراءات القضائية.
7. أن يكون حاصلاً على الدبلوم العالي على الأقل في التحكيم من إحدى المؤسسات الأكاديمية المعترف فيها بالدولة، أو حاصلاً على عددٍ من الدورات التدريبية في مجال التحكيم وفقاً لما يُحدده مجلس الأمناء.
8. ألا يكون محظوراً عليه بموجب التشريعات السارية العمل كمحكم.
9. ألا يكون قد سبق الحكم عليه بجناية أو جنحة مُخلّة بالشرف أو الأمانة، حتى وأن رد إليه اعتباره.
10. ألا يكون قد تم شطب قيده من إحدى المؤسسات التحكيمية بسبب إجراءات تأديبية.
11. اجتياز المقابلة الشخصية من مجلس الأمناء.
12. صدور موافقة مجلس الأمناء.
13. سداد رسوم القيد في السجل.

ب. إذا ثبت أن طالب القيد في السجل قد قدم شهادة أو بيانات عنه مخالفة للحقيقة أعتبر طلبه أو قيده في السجل باطلا وكأن لم يكن، ويجوز لكل ذي مصلحة في هذه الحالة مساءلته مدنياً وجزائياً.

المادة (6)

الاستثناء من بعض شروط القيد في سجل المُحكمين

يُستثنى الأشخاص المتقدمين لطلب القيد في سجل المُحكمين من الشروط الوارد في البنود (4، 5، 7) في الفقرة (أ) من المادة (5) من هذه اللائحة، في الحالات الآتية:

1. أن يكون قد سبق له العمل قاضياً لمُدة لا تقل عن (5) سنوات.
2. أن يكون قد سبق له العمل محامياً لمُدة لا تقل عن (10) سنوات.
3. أصحاب الكفاءة الذين يعتمدهم مجلس الأمناء.

المادة (7)

شروط قيد الخبير في سجل الخبراء

أ. يُشترط لقيد الشخص الطبيعي في سجل الخبراء المزاولين، الشروط الآتية:

1. أن يكون كامل الأهلية.
2. أن يكون حسن السيرة والسلوك، على أن يُقدم شهادة بذلك من الجهات المختصة بالدولة.
3. ألا يقل سِنهُ عن (30) عاماً.
4. أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية مُصادق عليها ومُعادلة من الجهات المُختصة في الدولة وفقاً للتشريعات السارية.
5. أن يكون لديه خبرة عملية في مجال تخصصه لمُدة لا تقل عن (5) سنوات للمواطن، وعن (15) سنة لغير المواطنين. ويجوز لمجلس الأمناء زيادة هذه المُدة وفقاً لكل نوع من أنواع الخبرة.
6. ألا يكون محظوراً عليه بموجب التشريعات السارية العمل كخبير.
7. ألا يكون قد سبق الحكم عليه بجناية أو جنحة مُخلّة بالشرف أو الأمانة، حتى وإن رد إليه اعتباره.
8. ألا يكون قد تم شطب قيده من أحد جداول الخبراء المعتمدة لدى الجهات المختصة بسبب إجراءات تأديبية.
9. صدور موافقة مجلس الأمناء.
10. سداد رسوم القيد في السجل.

ب. إذا ثبت أن طالب القيد في السجل قد قدم شهادة أو بيانات عنه مخالفة للحقيقة أعتبر طلبه أو قيده فيه السجل باطلا وكأن لم يكن، ويجوز لكل ذي مصلحة في هذه الحالة مساءلته مدنياً وجزائياً.

المادة (8)

شروط قيد بيوت الخبرة في سجل الخبراء

أ. يُشترط لقيد الشخص الاعتباري في سجل الخبراء المزاولين كبيت خبرة، الشروط الآتية:

1. أن يكون مقيداً في جدول بيوت الخبرة في وزارة العدل، وأن يكون قيده ساري المفعول.
2. ألا يكون قد تم شطب قيده من أحد جداول الخبراء المعتمدة لدى الجهات المختصة بسبب إجراءات تأديبية.
3. صدور موافقة مجلس الأمناء.
4. سداد رسوم القيد في السجل.

ب. إذا ثبت أن طالب القيد في السجل قد قدم شهادة أو بيانات عنه مخالفة للحقيقة أعتبر طلبه أو قيده فيه السجل باطلا وكأن لم يكن، ويجوز لكل ذي مصلحة في هذه الحالة مساءلته مدنياً وجزائياً.

المادة (9)

الاستثناء من بعض شروط القيد في سجل الخبراء

يُستثنى الأشخاص الطبيعيين المتقدمين لطلب القيد في سجل الخبراء أصحاب الخبرات والتخصصات النادرة التي لا يوجد خبراء مماثلون لهم مقيدون في سجل الخبراء أو كان عدد المقيدين منهم غير كافٍ. من الشرطين الواردين في البندين (4، 5) من الفقرة (أ) من المادة (8) من هذه اللائحة.

المادة (10)

إجراءات القيد في السجل

أ. يُقدم طلب القيد أو تجديده أو إعادته إلى السجل على النموذج المعتمد لدى المركز، مرفقاً به المستندات المؤيدة للطلب، وبعد استيفاء الرسوم المُقررة.

ب. يتولى الأمين العام دراسة الطلب والتأكد من توافر كافة المستندات، وله حق تكليف مُقدم الطلب تزويده بالمستندات غير المكتملة خلال المُدة التي يُحددها لذلك، ورفض الطلب في حال عدم تقديمها خلال المُدة.

ج. في حال كان الطلب مستكملاً يقوم الأمين العام برفع الطلب إلى مجلس الأمناء، لدراسته في أول اجتماع يعقده لهذه الغاية، مشفوعاً بتوصيته.

د. يجوز لمجلس الأمناء إجراء المقابلة الشخصية مع مُقدم الطلب.

هـ. يصدر مجلس الأمناء قراره بقبول الطلب أو رفضه.

و. يتولى المركز إصدار بطاقة تعريفية للأشخاص الموافق على قيدهم في السجل.

المادة (11)

أداء القسم

أ. يجب أن يؤدي المحكم فور قبول قيده في السجل أمام مجلس الأمناء، القسم الآتي:

(أقسم بالله العظيم أن اقوم بمهام التحكيم التي توكل الي بعدل وأمانة ونزاهة وصدق واخلاص وتجرد، وأن أراعي القانون والتشريعات الواجبة التطبيق وقواعد العدالة والإنصاف، باذلاً أقصى جهد في أداء مهمتي محافظاً على اسرار الخصوم، والله على ما أقول شهيد).

ب. يجب أن يؤدي الخبير فور قيد اسمه في السجل أمام الأمين العام، القسم الآتي:

(أقسم بالله العظيم أن أؤدي أعمال مهنتي بكل أمانة ونزاهة وصدق واخلاص وتجرد، وبما يحفظ كرامتها واعتبارها، وأن اتحرى الدقة في المهام الموكولة الي، مراعياً في ذلك أصول المهنة وتقاليدها، والله على ما أقول شهيد).

ج. يتم إثبات أداء القسم في محضر، تودع نسخة منه في الملف الخاص بكل مُقيد لدى المركز.

المادة (12)

مُدة القيد في السجل

أ. تكون مُدة القيد في السجل سنة ميلادية واحدة قابلة للتجديد.

ب. يجوز بناءً على طلب وصدور موافقة من الأمين العام تمديد مُدة القيد لغاية ثلاث سنوات، على أن تحسب الرسوم عن مجموع كامل المُدة.

المادة (13)

التوقف عن اسناد المهام

يتوقف المركز عن تعيين، أو انتخاب، أو اسناد، أو ترشيح أي محكم، أو خبير، في الحالات الآتية:

1. بناءً على طلب من المُحكم أو الخبير، أو من يمثلهم قانوناً، للمُدة التي يُحددونها.
2. من تاريخ انتهاء قيد أي منهم وحتى تجديده.
3. تحريك دعوى جزائية ضده بسبب اتهامه بجناية أو جنحة مُخلّة بالشرف أو الأمانة، لغاية صدور حكم نهائي وبات.

المادة (14)

إلغاء القيد في السجل

يُلغى قيد المُحكم والخبير من السجل بقرار من الأمين العام، في الحالات الآتية:

1. صدور حكم نهائي وبات ضده بجناية أو جنحة مُخلّة بالشرف أو الأمانة.
2. ثبوت تقديمه شهادة أو بيانات عنه مخالفة للحقيقة.

3. مضي (90) يوماً من تاريخ انتهاء القيد في السجل دون تقديم طلب تجديد القيد، ولا يُعاد القيد في السجل إلا بعد تقديم طلب قيد جديد وفقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها في هذه اللائحة.

المادة (15)

رسوم القيد في السجل

يستوفي المركز رسوم القيد في السجل المُقررة بموجب القرار رقم (1) لسنة 2021 بشأن رسوم مركز عجمان للتوفيق والتحكيم التجاري وأتعاب المُحكمين المُقيدين لديه، أو أي قرار أخر يحل محله.

المادة (16)

قواعد السلوك المهني

يعتمد مجلس الأمناء قواعد السلوك المهني للمحكمين والخبراء.

المادة (17)

التظلم

يجوز للمُحكم أو للخبير التظلّم من أي إجراء تم اتخاذه بحقه من قبل المركز بموجب طلب خطي يُقدم إلى الأمين العام خلال (10) أيام من تاريخ الإخطار بالإجراء المُتظلم منه، وعلى الأمين العام إحالته إلى مجلس الأمناء خلال (5) أيام من تاريخ تقديمه، وعلى مجلس الأمناء أن يبت في التظلّم خلال (60) يوماً من تاريخ إحالته إليه، ويكون قراره في التظلّم نهائياً.

Decision No. (3) of 2026

Concerning the Approval of the Regulation Governing the Registration of Arbitrators and Experts at the Ajman Arbitration Centre

The Chairman of the Ajman Chamber,

Having reviewed Federal Decree-Law No. (6) of 2018 concerning Arbitration, as amended;

Law No. (2) of 2024 concerning the Ajman Chamber;

Amiri Decree No. (4) of 2024 concerning the Ajman Arbitration Centre;

and based on the approval of the Board of Trustees of the Ajman Arbitration Centre at its meeting held on 06/02/2025;

and based on the approval of the Board of Directors of the Ajman Chamber at its meeting held on //2025;

and for the purpose of regulating the work of the Ajman Arbitration Centre in respect of the registration of arbitrators and experts,

Has issued the following Decision:

Article (1)

Approval of the Regulation

The Regulation for the Registration of Arbitrators and Experts at the Ajman Arbitration Centre, including the rules and procedures contained therein, is hereby approved pursuant to this Decision.

Article (2)

Entry into Force and Publication

This Decision shall come into force from 1 February 2026 AD and shall be published in the Official Gazette of the Emirate of Ajman.

Abdullah bin Mohammed Al Muwaiji

Chairman of the Ajman Chamber

Issued on Wednesday, 2nd of Sha'ban 1447 AH, corresponding to 21st of January 2026 AD.

Regulation on the Registration of Arbitrators and Experts at Ajman Arbitration Center

Article (1)

Definitions

The following words and expressions, wherever they appear in this Regulation, shall have the meanings assigned to each unless the context dictates otherwise:

The State	:	United Arab Emirates.
Emirate	:	Emirate of Ajman.
Center	:	Ajman Arbitration Center.
Board of Trustees	:	Board of Trustees of the Center.
Secretary General	:	Secretary General of the Center.
Arbitrator	:	A natural person registered in the Center's Arbitrators Register.
Expert	:	A natural or juridical person registered in the Center's Experts Register. This includes local and international firms of experts.
Register	:	The document established at the Center for recording arbitrators and experts.
Arbitrators Register	:	The document established at the Center for registering arbitrators.
Experts Register	:	The document established at the Center for registering experts and firms of experts.
UAE National	:	A person holding the nationality of the State.

Article (2)

Scope of Application

The provisions of this Regulation shall apply to arbitrators and experts who apply for registration in the Center's Register.

Article (3)

Center Registers

A. The Center shall establish the following two registers:
   1. Arbitrators Register: for recording arbitrators in the specializations determined by the Center.
   2. Experts Register: for recording experts and firms of experts in the licensed specializations.

B. The Secretary General shall determine the form of the Register, its classifications, and the data required therein.

C. Every registered person shall notify the Center of any change in his data and information affecting the Register within thirty (30) days of such change.

Article (4)

Equality and Non-Discrimination

A. Discrimination between applicants for registration in the Center's Register based on race, colour, gender, religion, national origin, social origin, or disability, which may undermine equal opportunities or equality in registration, is prohibited.

B. Rules and procedures that aim to enhance national participation shall not be considered discriminatory.

Article (5)

Conditions for Registration in the Arbitrators Register

A. The following conditions must be met to register a person in the Arbitrators Register:
   1. To be of full legal capacity.
   2. To be of good conduct and reputation, supported by a certificate from the competent authorities of the State.
   3. To be at least twenty-seven (27) years old.
   4. To be holding a university degree duly authenticated and equivalently recognized by the competent authorities of the State in accordance with the applicable legislation.

5. To have practical experience in the relevant field for a minimum of five (5) years for UAE nationals, and ten (10) years for non-UAE nationals. The Board of Trustees may increase this period according to the type of arbitration.
6. To be fully cognisant of the laws and judicial procedures of the State.
7. To be holding at least a postgraduate diploma in arbitration from an academic institution recognized in the State, or having completed a number of training courses in arbitration as determined by the Board of Trustees.
8. Not to be prohibited from working as an arbitrator under applicable legislation.
9. Not to have been convicted of a felony or a misdemeanour violating honour or trust, even if he has been legally pardoned or reinstated.
10. Not to have been removed from any arbitration institution's Register due to disciplinary procedures.
11. To pass the personal interview conducted by the Board of Trustees.
12. To obtain the approval of the Board of Trustees.
13. To pay the registration fees.

B. If it is proven that the applicant submitted any certificate or data that is false, his application or registration shall be considered null and void, and any interested party may hold him civilly and criminally liable.

Article (6)

Exemption from Certain Conditions for Registration in the Arbitrators Register

Applicants for registration in the Arbitrators Register shall be exempt from the conditions listed in items (4, 5, 7) of paragraph (A) of Article (5) of this Regulation, in the following cases:

1. Previously served as a judge for no less than five (5) years.
2. Previously practiced as a lawyer for no less than ten (10) years.
3. Qualified individuals accredited by the Board of Trustees.

Article (7)

Conditions for Registration of Experts in the Experts Register

A. The following conditions must be met for registering a natural person as an expert:
   1. To be of full legal capacity.
   2. To be of good conduct and reputation, supported by a certificate from the competent authorities of the State.
   3. To be at least thirty (30) years old.
   4. To be holding a university degree duly authenticated and equivalently recognized by the competent authorities of the State in accordance with the applicable legislation.
   5. To have practical experience in the relevant field for a minimum of five (5) years for UAE nationals, and fifteen (15) years for non-UAE nationals. The Board of Trustees may increase this period according to the type of expertise.
   6. Not to be prohibited from working as an expert under applicable legislation.
   7. Not to have been convicted of a felony or a misdemeanour violating honour or trust, even if he has been legally pardoned or reinstated.
   8. Not to have been removed from any approved experts' list maintained by competent authorities due to disciplinary procedures.
   9. To obtain the Board of Trustees' approval.
   10. To pay the registration fees.

B. If it is proven that the applicant submitted any certificate or data that is false, his application or registration shall be considered null and void, and any interested party may hold him civilly and criminally liable.

Article (8)

Conditions for Registration of Firms of Experts in the Experts Register

A. The following conditions must be met for registering a juridical person as a firm of experts:
   1. To be registered in the Firms of Experts List at the Ministry of Justice, with a valid registration.
   2. Not to have been removed from any approved experts' list maintained by competent authorities due to disciplinary procedures.
   3. To obtain the Board of Trustees' approval.
   4. To pay the registration fees.

B. If it is proven that the applicant submitted any certificate or data that is false, his application or registration shall be considered null and void, and any interested party may hold him civilly and criminally liable.

Article (9)

Exemption from Certain Conditions for Registration in the Experts Register

Natural persons applying for registration in the Experts Register who have rare expertise or specializations for which no other experts are registered, or the number of registered experts is insufficient, shall be exempt from the conditions listed in items (4, 5) of paragraph (A) of Article (8).

Article (10)

Procedures for Registration in the Register

A. The application for registration, renewal, or reinstatement in the Register shall be submitted using the form approved by the Center, accompanied by supporting documents and after payment of the prescribed fees.
B. The Secretary General shall examine the application and verify the completeness of all documents. The Secretary General may require the applicant to provide any incomplete documents within a period specified for this purpose, and may reject the application if not submitted within that period.
C. If the application is complete, the Secretary General shall submit it to the Board of Trustees for consideration at its next meeting convened for this purpose, together with his recommendation.
D. The Board of Trustees may conduct a personal interview with the applicant.
E. The Board of Trustees shall issue its decision to accept or reject the application.
F. The Center shall issue an identification card for persons whose registration in the Register is approved.

Article (11)

Oath of Office

A. An arbitrator shall take the following oath before the Board of Trustees upon acceptance of his registration in the Register:

"I swear by Almighty God that I shall perform the arbitration tasks entrusted to me with justice, honesty, integrity, truthfulness, diligence, and impartiality, and that I shall adhere to applicable laws and regulations in force and the rules of justice and fairness, exerting my utmost effort in performing my duties while maintaining the confidentiality of the parties. God is my witness to what I say."

B. An expert shall take the following oath before the Secretary General upon registration in the Register:

"I swear by Almighty God that I shall perform my professional duties with honesty, integrity, truthfulness, diligence, and impartiality, preserving its dignity and credibility, and exercising accuracy in the assigned tasks, observing professional principles and traditions. God is my witness to what I say."

C. The taking of the oath shall be recorded in the minutes, a copy of which shall be filed in the personal file of each registered person at the Center.

Article (12)

Duration of Registration in the Register

A. Registration in the Register shall be valid for one Gregorian year and is renewable.

B. Upon request and with the approval of the Secretary General, the registration period may be extended up to three years, with fees calculated for the total period.

Article (13)

Suspension from Assignment of Tasks

The Center shall suspend the appointment, election, assignment, or nomination of any arbitrator or expert in the following cases:

1. At the request of the arbitrator or expert, or their legal representative, for the period specified by them.
2. From the date of expiration of their registration until it is renewed.
3. Upon initiation of a criminal case against them for being accused of a felony or a misdemeanour involving dishonesty or breach of honour or trust, until a final and conclusive judgment is issued.

Article (14)

Cancellation of Registration in the Register

Registration of an arbitrator or expert shall be cancelled by a decision of the Secretary General in the following cases:

1. A final and conclusive judgment is issued against them for a felony or a misdemeanour involving dishonesty or breach of honour or trust.
2. Proven submission of false certificates or information about them.
3. Ninety (90) days have passed from the expiration of the registration without submitting a renewal application; registration may only be reinstated upon submission of a new application in accordance with the conditions and procedures provided in this Regulation.

Article (15)

Registration Fees in the Register

The Center shall collect the registration fees in the Register as prescribed by Resolution No. (1) of 2021 concerning the fees of Ajman Center for Commercial Conciliation & Arbitration and the fees of arbitrators registered therein, or any other resolution replacing it.

Article (16)

Code of Professional Conduct

The Board of Trustees shall adopt the code of professional conduct for arbitrators and experts.

Article (17)

Appeal

An arbitrator or expert may appeal any measure taken against him by the Center by submitting a written request to the Secretary General within ten (10) days from the date of notification of the measure being appealed. The Secretary General shall refer the appeal to the Board of Trustees within five (5) days of submission, and the Board of Trustees shall decide on the appeal within sixty (60) days from the date of referral. The Board's decision on the appeal shall be final.

تصدر عن



الهاتف: 009716701111

البريد الالكتروني: legaldepartment@ajman.ae